فشل الحل الاشتراكي الثوري

فشل الحل الاشتراكي الثوري

البحث عن اتجاه بديل لليبرالية الفاشلة:

أشرنا فيما سبق إلى أن الليبرالية الديمقراطية العربية قد فشلت في تحقيق آمال الأمة، وتلبية حاجاتها، والكشف عن جوهرها، وإقامة دعائم العدل والإخاء والحرية في أرضها، وتمكينها من أن تعيش في عصرها، مستمسكة بدينها مرتبطة بماضيها، مخططة لمستقبلها، وتمكينها كذلك من النصر على عدوها، الرابض في قلب دارها.

وأدى هذا الفشل الذريع إلى البحث عن بديل لليبرالية اليمينية الديمقراطية التقليدية بما حوته من فساد سياسي، وتظالم اجتماعي، وتسلط إقطاعي، واستغلال رأسمالي، وتناحر حزبي ـ بديل يتفادى هذه المساوىء، ويعالج هذه المشكلات.

وكان من الممكن، أن يكون هذا البديل هو نظام الإسلام، الذي كان يمثله تيار قوي، وحركة شعبية ضخمة في بلاد الأمة العربية كلها، وخاصة في مصر.

ولكن الانقلابات العسكرية ـ التي قدر لها أن تحكم العالم العربي، وتتسلم الزمام من يد الليبرالية المدبرة، والتي تحولت، بقدرة قادر، من انقلابات إلى ثورات! ـ لم يرد لها، أو لم ترد لنفسها أن تسير في طريق الإسلام.

ولم يكن هذا غريباً ولا مفاجئاً، فإن طائفة الحكام العسكريين ـ والحزبيين العقائديين ـ حديثاً، كطائفة الزعماء السياسيين قديماً، كلاهما غربي الفكر والثقافة، ولا يعرف من الإسلام إلاّ القشور، وليس معقولاً أن يتجهوا إلى الإسلام وهم يجهلونه، فالناس أعداء ما جهلوا. (هذا إذا افترضنا أنهم أحرار فيما

يختارون، وليس وراءهم قوى خارجية توجههم من وراء ستار، لعلها هي التي سهلت لهم النجاح).

كما أن الأحزاب العقائدية التي وثبت على الحكم في بعض البلاد العربية، كان على رأسها أناس غير مسلمين أصلاً، مثل عفلق وحبش والحواتمة، فمن غير المعقول أن تفكر هذه الأحزاب ـ مجرد تفكير ـ في الحل الإسلامي.

العنصران الأساسيان للاتجاه العربي الجديد:

لهذا كان البديل عن الاتجاه الليبرالي المستورد الفاشل، اتجاهاً مستورداً آخر هو «الاشتراكية» «والاشتراكية الثورية» خاصة «ممزوجة» بفكرة «قومية عربية».

وبهذا كان الاتجاه الجديد «مركباً» من عنصرين أساسيين أحدهما: القومية العربية والآخر: الاشتراكية الثورية. . .

كما رفع هذا الاتجاه شعارات جذابة مثل «الحرية» و «التقدم».

وتميز هذا الاتجاه ـ وإن شئت قلت: تميزت هذه المرحلة ـ بدخول الجيوش في ميدان السياسة، وتسلم العسكريين زمام الحكم والقيادة السياسية في بلاد الاشتراكية الثورية.

القومية العربية والنزعات الإقليمية:

من معالم الاتجاه الثوري العربي: الدعوة إلى «القومية العربية» التي طغت على «النزعات الوطنية الاقليمية» والتركيز على «الوحدة العربية» بوصفها هدفاً رئيسياً للأمة العربية.

وبظهور هذه الدعوة العربية انكمشت الدعوات والنعرات الاقليمية أو الوطنية، كالإقليمية السورية التي دعا إليها «أنطون سعادة» وحزبه «القومي السوري».

وكالإقليمية المصرية التي كان يدعو إليها «حزب الأمة» وصحيفته «الجريدة» ورئيس تحريرها «أحمد لطفي السيد» الذي لقبه بعضهم بـ «أستاذ الجيل»!

كان لطفي السيد أول من نادىٰ بأيديولوجية مصرية متكاملة. إذ دعا إلى صياغة «مجموعة من المبادىء[1] تعيش بها الأمة المصرية، لأن ذلك واجب على كل أمة قبل أن تبدأ العمل».

وكان هدف «الجريدة» الرئيسي تكوين «الشخصية المصرية» وخلق «طابع مميز» لها[2].

كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض ما يدعو إليه الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد وأمثالهما من الاتجاه إلى «الجامعة الإسلامية» والارتباط بدولة الخلافة، والعمل على إنهاضها وإصلاحها من الداخل، لتكون قوة إسلامية كبرى في وجه الغرب الطامع الحاقد المتربص[3].

كما كان هذا الاتجاه الإقليمي يعارض الوحدة العربية، حتى روي عن سعد زغلول ـ وينسب أيضاً إلى لطفي السيد ـ أنه سئل عن الوحدة بين الأقطار العربية، فقال: إنها «وحدة بين أصفار»[4]!

وظل هذا الاتجاه في مصر يجد له بعض الدعاة والأنصار من «الأقباط» الذين يدعون إلى «الفرعونية» مثل سلامة موسى وأضرابه، ومن المسلمين «المتغربين» الذين تأثروا بما تعلموه أو قرأوه في الفكر الغربي.

---

(١) هي مبادىء الحرية الليبرالية التي بشر بها جون لوك، والديمقراطية التقليدية كما تبلورت في النصف الثاني: من القرن ١٩ على يد النفعيين، وبخاصة جون استيوارت مل.

(٢) انظر: القومية والمذاهب السياسية ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٣) كانت «الجريدة» تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة، على حين تهاجم الجامعة الإسلامية انظر في تقويم «حزب الأمة» ـ وهو حزب كبار الملاك والمثقفين ثقافة غربية ـ الاتجاهات الوطنية ج ١ ص ٨٨ وما بعدها. نشر دار الإرشاد بيروت.

(٤) المرجع الأسبق «القومية» حاشية ص ٣٧٤.

وكان من أنصار هذا الاتجاه الدكتور طه حسين، الذي حاول في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» أن يجعل لمصر «شخصية» ترتبط باليونان والطليان أكثر مما ترتبط بالعروبة والإسلام، وصرح في كتابه: أن وحدة الدين واللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية.

وأكثر من ذلك أنه في بعض تصريحاته رفض الوحدة العربية والقومية العربية علانية، إذ قال لمحرر مجلة «المكشوف» البيروتية: إذا كنت ترمي إلى أن مصر مستعدة للمساهمة في الوحدة العربية، أو القومية العربية فأنت على خطأ، فالمصري مصري قبل كل شيء... إن تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن أي بلد آخر، ومصر اليوم هي مصر الأمس، والمصري فرعوني قبل أن يكون عربياً»!!!

وقد نشر هذا الحديث سلامة موسى في صحيفته «المجلة الجديدة» سنة ١٩٣٨، لأنه يسير في ذات الخط الذي يدعو إليه هو ومن وراءه[١].

تلك كانت دعوة الاقليمية الفرعونية في مصر، ومثلها دعوة الفينيقية في الشام، والأشورية في العراق، والبربرية في المغرب.

وقد اتخذ دعاة هذه النعرات من الماضي السحيق، السابق على انتشار العروبة في هذه المنطقة ـ والذي عمل الأوروبيون، بهمة ونشاط، على كشفه وإظهاره ـ نقطة ارتكاز، وصاغوه في صورة «الأمجاد» الماضية، كما اجتهد الغربيون أيضاً في إحياء الثقافات القديمة وتجليتها.

«وبرغم فترة الانقطاع التاريخي الطويلة ـ التي تبلغ في حالة مصر مثلاً أكثر من ألفي عام ـ بين هذه الحضارات القديمة، والشعوب التي تقطن البلاد العربية منذ الفتح العربي (الإسلامي)، ادعى كل فريق أنه من نسل «الفينيقيين العظام»

---

(١) انظر: كتاب «سلامة موسى: المفكر والإنسان» لمحمود الشرقاوي ص ١٥٢، وأيضاً: نقد الفكر القومي لإلياس مرقص ص ٥٤٤ وما بعدها، وسنعود إلى حديث د. طه حسين هذا عند كلامنا عن «عبيد الفكر الغربي» في جزء «أعداء الحل الإسلامي» من هذا الكتاب إن شاء الله.

أو «الفراعنة بناة الأهرام» ودعموا دعواهم بما أسموه «عبقرية المكان» التي تحفظ على سكانه خصائص معينة مهما طال الزمن وتعاقبت الأجيال»[1].

دعوة القومية العربية:

كان بجوار هذه الدعوات الاقليمية الضيقة ـ في البلاد العربية ـ دعوتان أخريان: دعوة «الجامعة الإسلامية» أو «الوحدة الإسلامية» وهي الدعوة الأصيلة العريقة، النابتة في تراب المنطقة، والمعبرة عن عقيدة أهلها، وهي الدعوة التي نادى بها جمال الدين الأفغاني وتبنتها كل الحركات الإسلامية، إلى اليوم، باعتبارها فريضة وضرورة، وهي دعوة تعتبر الوحدة العربية خطوة ضخمة في سبيل الوحدة الإسلامية الكبرى، ولكنها لا تقف عندها، وليست موضع حديثنا الآن.

والدعوة الأخرى: هي دعوة «القومية العربية» التي أصبحت شعار الثورات العربية، والأحزاب العقائدية العربية ـ فيما عدا الشيوعية طبعاً ـ وباتت سوقها نافقة بفضل الدعاية والإعلام، ومساندة قوى كثيرة في الداخل والخارج، تعمل على سيادتها بمفهومها الثوري الجديد.

كيف دخلت القومية إلى المجتمع الإسلامي؟

وقبل أن نوضح «القومية العربية» ومحتواها، يجب علينا أن نعرف كيف تسللت هذه الفكرة الدخيلة إلى مجتمع قام خلال ثلاثة عشر قرناً، على أساس العقيدة الإسلامية وحدها؟

يذكر المؤرخون أن القرن التاسع عشر لم يعرف «قضية عربية» في المحافل السياسية الدولية، وقليلاً ما كانت لفظة عرب ذاتها تطلق في الكتب والوثائق على سكان الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية، وإنما كانت تطلق على بدو الصحراء، وعلى سكان الأرياف في الشرق الأدنى، وكان الناس يستعملون لفظتي

---

(١) القومية والمذاهب السياسية ص ٣٧٣.

«مسلم» و «مسيحي» للتمييز بين الفئتين الكبيرتين من السكان في هذه المنطقة، أما غالبية رعايا السلطان من المسلمين ـ سواء كانوا عرباً أم أتراكاً ـ فقد عرفوا بـ «إخوان في الدين» باعتبارهم «مسلمين» قبل أن يكونوا «أتراكاً» أو «عرباً»(١).

ولكن عوامل شتى داخلية وخارجية ـ ومعظمها خارجية ـ جعلت فكرة القومية» تنتقل من أوروبا إلى الأتراك أولاً، ومنهم تسربت العدوى إلى العرب.

يقول الأستاذ برنارد لويس: لقد كان اللاجئون البولنديون والمجريون على الغالب، أول الناقلين (للقومية) عندما ذهبوا لتركية بعد فشل ثورتهم سنة ١٨٤٨، فلقد بقي قسم كبير فيها واعتنقوا الإسلام (!!) واحتلوا مناصب هامة في الدولة العثمانية وكان أحدهم الكونت «قسطنطين بورزيسكي» وقد سمى نفسه بعد ذلك مصطفى جلال الدين باشا (!!)... ولقد عمل بورزيسكي على نقل القومية البولونية ووضعها في قالب تركي، وساعده على هذا العمل ما عرضه من أعمال المستشرقين الأوروبيين الباحثين في الشؤون التركية... وكان لها تأثير هام في تقدير التاريخ التركي القديم، والاعتقاد بالهوية المميزة، والمركز اللائق في التاريخ.

---

(١) نشوء القومية العربية للدكتور زين نور الدين زين ص ٤٣ نشر دار النهار بيروت.
ومن أظهر الوثائق التي تدل على أن الدين وحده كان أساس الانتماء، لا الوطنية ولا القومية، التقرير الذي بعث به السيد دي ليبس قنصل فرنسا العام في سورية في ١٨٥٦/٨/١٩ وضمنه مقتطفات من رسالة بعث بها إليه نائب القنصل العام في طرابلس، السيد «بلانس» وفيها يقول: «من أبرز الحقائق التي يلحظها من يريد درس هذه البلدان، المكانة التي يحتلها الدين في نفوس الناس، والسلطة التي له في حياة الناس، فالدين يظهر في كل أمر وفي كل مكان، في المجتمع الشرقي، يظهر أثر الدين في الأخلاق العامة، وفي اللغة، وفي الأدب، وفي جميع المؤسسات الاجتماعية، والرجل الشرقي لا ينتمي إلى وطن ولد فيه ـ الشرقي ليس له وطن ـ بل إلى الدين الذي ولد فيه، وكما أن الرجل في الغرب ينتمي إلى وطن فإنه في الشرق ينتمي إلى دين، وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الناس الذين يعتنقون الدين ذاته الذي يعتنقه هو، وكل فرد خارج عن حظيرة الدين، هو بالنسبة إليه رجل أجنبي غريب». نشوء القومية العربية، هوامش الكتاب ص ١٨٥.

«ولقد كان الأتراك أكثر من العرب والعجم نسياناً لتاريخهم الماضي، فلقد كانوا لا يفكرون في أية هوية أخرى غير الإسلام... ولكن المستشرقين ـ عن قصد أو غير قصد (!) ـ ساعدوا الأتراك على استعادة هويتهم القومية الضائعة، وعلى الدعوة إلى حركة قومية تركية جديدة»[1].

وظلت «القومية» خافتة ضعيفة، ولكن الاحتكاك بالغرب وبارسالياته في الشرق في مجالات كثيرة، جعل الفكرة تنتشر بسرعة بين المسيحيين، وانتقلت بواسطتهم إلى المسلمين: الألبان والعرب كما دلت الأحداث أن قوى أجنبية شتى، كانت وراء هذه الفكرة والعمل على إنجاحها.

يقول جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب»: «بدأت قصة الحركة القومية للعرب في بلاد الشام سنة ١٨٤٧ بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء في بيروت في ظل رعاية أمريكية[2]!!

وتعتبر قصيدة الشيخ إبراهيم اليازجي المسيحي اللبناني التي ـ كانت في وقتها بمثابة منشور سري ـ أول أثر أدبي يدعو إلى عروبة مستقلة عن المملكة الإسلامية العثمانية الأم، ومطلعها:

تنبهــوا واستفيقــوا أيهــا العــرب فقد طما السيل حتى غاصت الركب

ثم بدأت الحركة تأخذ صورة جهود منظمة وئيدة الخطا.

يقول ج أنطونيوس:

«يرجع أول جهد منظم في حركة العرب القومية إلى سنة ١٨٧٥، حين ألف خمسة شباب من الذين درسوا في «الكلية البروتستنتينية[3] ببيروت» جمعية سرية»، وكانوا جميعاً نصارى، ولكنهم أدركوا قيمة انضمام المسلمين والدروز إليهم،

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) يقظة العرب ـ تعريب الدكتورين ناصر الأسد. وإحسان عباس ص ٧١.

(٣) التي سميت فيما بعد «الجامعة الأميركية».

فاستطاعوا أن يضموا إلى الجمعية نحو اثنين وعشرين شخصاً ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينية، ويمثلون الصفوة المختارة، المستنيرة في البلاد، وكانت «الماسونية» قد دخلت قبل ذلك بلاد الشام، على صورتها التي عرفتها أوروبا، فاستطاع مؤسسو الجمعية عن طريق أحد زملائهم، أن يستميلوا إليهم المحفل الماسوني ـ الذي كان قد أنشىء من عهد قريب ـ ويشركونه في أعمالهم[١].

وهكذا يبدو أن الوقت الذي بدأ فيه يورزيسكي وأمثاله يعملون مع الأتراك لتسريب فكرة القومية إليهم. شرع آخرون يعملون مع العرب في الاتجاه نفسه!

ولكن تأثير الفكرة ظل محدوداً ومحصوراً في «مجموعة صغيرة من الناس لا تمثل الشعب العربي، وكان أكثر هذه المجموعة من المسيحيين، أما غالبية العرب فبقوا مخلصين للدولة العثمانية، حتى تاريخ اندحارها، فلقد كان العرب مواطنين مسلمين في وطن إسلامي، والفئة الصغيرة من المتعلمين (يعني من تأثروا بالأفكار الغربية) الذين بشّروا بالبعث العربي (بالمعنى العام) لم يلاقوا صدى مناسباً»[٢].

ويقول الدكتور زين نور الدين زين في كتابه «نشوء القومية العربية»:

لم يزد شعور العرب عداء نحو الأتراك، ولم يتفجر أخيراً عن ثورة حقيقية مكشوفة إلاَّ في عهد السلطان عبد الحميد، حتى في ذلك العهد ذاته لم تشترك غالبية العرب المسلمين في محاولة لفصل العالم العربي عن الامبراطورية العثمانية، فكان الذين يريدون الانعتاق من الحكم التركي فئة قليلة العدد، تضم بعض أهل الفكر، وبعض المغامرين الطامحين، وفي أكثر الأحيان أفراداً ينتمون إلى أقليات غير إسلامية، ومع أن هذه الأقلية يجب أن يعترف لها بالفضل (كذا) فمن الواجب

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٩.

(٢) الغرب والشرق الأوسط ص ١٣٢.

التوكيد على أن فكرتها الخاصة بالاستقلال. لم تكن تمثل إطلاقاً رأي الغالبية الساحقة من العرب المسلمين الذين كانوا ينظرون إلى الامبراطورية العثمانية على أنها امبراطورية إسلامية»[١].

ويرى د. زين: أن عبارة «يقظة العرب» التي شاعت كثيراً، وأسيء فهمها كثيراً، لم تكن تعني في بادىء الأمر سوى نوع من التيقظ والوعي لما يكتنف الحكم التركي من سوء وفساد واستبداد. كانت تعني في بادىء الأمر المطالبة بالإصلاح: إصلاح الحكم والقضاء على الفساد فيه، وكانت تعني أيضاً: مطالبة العرب بمساواتهم مع الأتراك في الحقوق والواجبات، والمطالبة بقسط أوفر من الحرية السياسية والمدنية، ولكن لم يكن يخطر ببال الغالبية الساحقة من المسلمين، أن البديل في حال عجزهم عن نيل مطلبهم والمساواة هو: قيام دولة عربية مستقلة، إما عن طريق الانفصال عن الامبراطورية العثمانية، أو عن طريق زوالها من الوجود. ذلك لأن مثل هذا البديل لم يكن أمراً مرغوباً فيه، ولا أمراً يمكن تحقيقه.

«وبينما كان النصارى في لبنان يطالبون بالاصلاح السياسي وبالاستقلال السياسي، كان مفكروا المسلمين في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية يطالبون بتطهير الامبراطورية من الأدران التي لحقت بها، ولتقويتها عن طريق إصلاح الإدارة فيها، وبالرجوع إلى الإسلام الصحيح، والمؤسسات الإسلامية الصحيحة.

«ولذلك كان هؤلاء المسلمون من رواد الحركة التي كانت تهدف إلى قيام الوحدة الإسلامية، وكان من أشهرهم الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٢) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) مؤسس مجلة المنار»[٢].

---

(١) نشوء القومية العربية ص ٥٤.

(٢) نفسه ص ٦٩، ٧٠.

ثم ظهرت بعد ذلك عدة عوامل حاسمة، كان لها أثرها الحاسم في ظهور «القومية العربية» على مسرح السياسة الدولية، وانفصال العرب عن الدولة العثمانية.

١ ـ كان أول هذه العوامل مسلك جمعية «الاتحاد والترقي» التي اتبعت سياسة «التتريك» ولو بالقوة الغاشمة، بناء على ما اتخذته من القومية التركية المتعصبة، وراحت تتحدى الكرامة العربية في أعز ما لديها من دين ولغة، فهيأت هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة العربية الانفصالية كي تنمو وتترعرع، بدءاً من ١٩٠٩ وهذا ما يعرف بـ «الاتحاد الطوراني».

وقد أيد هذا السلوك شكوك قادة العرب المسلمين في إخلاص «جمعية الاتحاد والترقي» تلك الشكوك المؤسسة على سببين جوهريين:

أولاً: لأن قادة هذه الجمعية وزعماءها، كانوا جميعاً ـ وبدون استثناء ـ من البنائين الأحرار (الماسونيين) والتعصب الديني يتعارض مع مبادىء الماسونيين.

وثانياً: لأن يهود «سالونيك» كانوا جزءاً لا يتجزأ من جمعية الاتحاد والترقي.

فقد كتب «ستون وتسون» يقول: إن الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي، أنها غير تركية، وغير إسلامية، فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صاف، فأنور باشا مثلاً هو ابن رجل بولندي مرتد! وكان «جاويد» من الطائفة اليهودية المعروفة بـ «دونمة» و «كراسّو» من اليهود الأسبان القاطنين في مدينة سالونيكا. وكان طلعت باشا من أصل غجري اعتنق الإسلام ديناً، أما أحمد رضا ـ أحد زعمائهم في تلك الفترة ـ فكان نصفه شركسياً، والنصف الآخر مجرياً، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة «كونت» الفلسفية(١).

---

(١) نفسه ص ٨٦، ٨٧.

ويضيف ستون ـ وتسون قائلاً:

«إن أصحاب العقول المحركة وراء الحركة كانوا يهوداً أو مسلمين من أصل يهودي. وأما العون المالي فكان يجيئهم عن طريق «الدونمة»[1]، ويهود «سالونيكا» الأثرياء!

«كما أنه كانت تأتيهم معونات مالية من الرأسمالية الدولية ـ أو الشبيهة بالدولية ـ من فينا وبودابست وبرلين، وربما من باريس ولندن»[2].

وهذه الوقائع تدلنا أن هناك مؤامرة دولية: صليبية صهيونية ماسونية، كانت تعمل بتخطيط وإحكام لتدمير الدولة الإسلامية الكبرى، وتفتيتها والإجهاز على «الرجل المريض» ليقتسم «الورثة» المتربصون تركته.

ومما يلفت النظر دور «الماسونية» في كل من القومية التركية والقومية العربية، فبينما كان أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» من الماسونيين جميعاً، كان أعضاء الجمعيات السرية العربية في بيروت ـ وهم من المسيحيين ـ قد انضموا إلى عضوية المحافل الماسونية، «وكان من خطتهم إدخال بعض الوجهاء المسلمين إلى هذه المحافل، ليستميلوهم إلى الانتماء للجمعية السرية»[3].

٢ ـ والعامل الثاني هو حكم جمال باشا الطاغية المتجبر، (قائد الجيش

---

(١) يقول هربرت أبري: «كان يهود سالونيكا» ويعرفون «بالدونمة» ـ أي المرتدون ـ شركاء الثورة التركية الحقيقيين، وهؤلاء هم من العرق اليهودي، ولكن معتقدهم قد لا يكون يهودياً أصيلاً، والاعتقاد الشائع بين الناس هو: أنهم مسلمون بالاسم، أما بالفعل فإنهم من أتباع توراة موسى... وفي تلك الفترة التي نحن بصددها لم يعرف أحد من الناس شيئاً عنهم، سوى قلة من العلماء المختصين بدراسة الشرق الأدنى، ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة اليهودية المغمورة المعروفة بـ «الدونمة» ستلعب دوراً رئيسياً في ثورة كان لها نتائج خطيرة في سير التاريخ»، انظر: نشوء القومية العربية ـ الهوامش ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٧.

(٣) نفسه ص ٦١.

الرابع في سورية أثناء الحرب) وسياسته «القومية» المتطرفة التي قضت بتعليق زعماء العرب البارزين على أعواد المشانق في بيروت ودمشق سنتي ١٩١٥، ١٩١٦، مما ترك أثراً بليغاً في نفوس العرب، وزادت في شقة الخلاف بين العرب والأتراك، ودفعت بالعرب إلى التصلّب في كفاحهم من أجل الاستقلال، وقضي على كل تردد بينهم، ودفع بهم إلى اتخاذ قرار بالانفصال التام عن تركيا.

فقد ازداد شعور العرب القومي بعد ٦ أيار (مايو) ـ يوم شنق عدد كبير من قادة العرب ـ حماسة وتحفزاً، وأصبح الاستقلال السياسي، والسيادة القومية العربية، أمراً حيوياً بالنسبة إلى العرب(١).

٣ ـ وأما العامل الثالث فهو تشجيع الحلفاء للعرب للقيام بثورة ضد الأتراك، وإغراق الزعماء الطامحين منهم بالأماني والوعود، فقد كتب «لويد جورج» في «مذكراته» عن الحرب ـ العالمية الأولى ـ يقول: «إن عملاءنا (بين العرب) وفي جملتهم عدد ممن كان قد تمرس بالأساليب الديبلوماسية الشرقية، راحوا يشجعون القيام بثورة، وكانوا يعدونهم بالسلاح والذخيرة»(٢).

ذلك هو الجو أو الوسط الذي نشأت فيه فكرة «القومية العربية» وتلك هي ظروفها وعواملها.

لقد نشأت ـ أول ما نشأت ـ بعيداً عن المسلمين الخلص، وإنما كان الذين احتضنوها وغذوها ودعوا إليها هم غير المسلمين، الذين وفدت إليهم الفكرة من خارج أرض المنطقة.. من الغرب.

هكذا كان شأن القومية العربية، كما كان شأن القومية الطورانية، فقد كانتا متشابهتين في الأهداف والمراحل والخطوات إلى حد يشعر بوحدة المصدر الموجه لهما، ولسير الأحداث التي تدفعهما دفعاً إلى الظهور والبروز.

---

(١) نفسه ص ١٢٢.

(٢) نفسه.

ومهما يكن من أسباب ظهور القومية العربية ومبرراتها، فقد كان يمكن أن تكون مجرد «وجدان مشترك بين شعوب وحّد بينها الدين واللغة والتاريخ والأرض، إلى جانب الأفكار والعواطف والنظم والتقاليد إلى حد بعيد.

وكان يمكن ـ بل ينبغي ـ أن يؤدي هذا الوجدان المشترك إلى «فكر مشترك»، و «عمل مشترك»، من أجل تحرر الأمة ونهوضها وتقدمها ووحدتها، وقيامها برسالتها المنوطة بها، فلا قيمة لقومية بلا هدف، ولا قيمة لأمة بلا رسالة.

وبهذا كله لا تحمل القومية أي محتوى علماني، أو طابع لا ديني.

بل المفروض في «العروبة» خاصة أن تكون ذات ارتباط وثيق بدين الإسلام، لأنه هو الذي أنشأ لها أمة، وجعل لها رسالة، وخلد ذكرها في العالمين.

فالعروبة وعاء الإسلام وسياجه، والعربية لغته ولسانه، والعرب عصبته وحماته، وأرضهم معقله وحرمه، من العرب بعث محمد عليه السلام، وبلسانهم نزل القرآن، وبجهادهم انتشر الإسلام، وفي أرضهم كانت قبلته ومثوى رسوله.. هم بالإسلام كانوا كل شيء، وبغيره لم يكونوا شيئاً ولن يصيروا شيئاً.

كان امتزاج معنى العروبة بمعنى الإسلام هو المفهوم السائد في مصر وفي المغرب العربي الكبير، فالمسلم إذا دعا فقال: اللَّهمَّ انصر العرب ـ يعني في نفسه المسلمين، فهو لا يكاد يعرف العربي إلاَّ مسلماً.

وقد عبّر عن ذلك الشاعر المصري محمود غنيم فقال:

إن العروبة لفظ إن نطقت به ... فالشرق والضاد والإسلام معناه!

ولكن الذي يؤسف له أن الجو الذي نشأت فيه فكرة القومية العربية من البداية، لم يفارقها، وهو الجو الذي يريد أن يتخذ منها تكأة لضرب الفكرة الإسلامية، والوحدة الإسلامية.

إن القوى التي كان همها تجزئة الامبراطورية العثمانية الإسلامية لم يكفها أن ينفصل العرب عن الأتراك، بل أرادت تمزيق الوطن العربي إلى أوطان شتى، حتى

أصبح في الشام وحده دول أربع، ولم يكتفوا بذلك، فغرسوا فيه الخنجر المسموم «إسرائيل».

غير أن هذه القوى الأجنبية المتربصة لم يكن يخفى عليها أن الفكر الإسلامي، والشعور الإسلامي، يرفضان التجزئة والتفرق، والتقسيم المصطنع لهذه الأوطان، ولا يرضيها إلاَّ السعي الحثيث لوحدة تلم الشمل، وتجمع أبناء العائلة الإسلامية في كيان واحد كبير، بشكل من الأشكال. والوحدة الإسلامية تعني ـ على أية حال ـ الارتباط بالإسلام، والدعوة إليه، والالتفاف حول رايته.

لهذا جهز هؤلاء المراقبون لإيقاظ «اتجاهاً بديلاً» عن الاتجاه الطبيعي الذي ينشأ بصورة منطقية وفطرية في أرض الإسلام، فكان الاتجاه البديل هو «القومية العربية العلمانية» التي يتزعم الدعوة إليها حزبان عقائديان، على رأس كل منهما زعيم غير مسلم: حزب «البعث العربي» وحركة «القوميين العرب».

غير أن هذين الحزبين لم يكونا ليحدثا أثراً ودوياً قوياً في المنطقة العربية، لو لم تدخل مصر ـ بمركزها الجغرافي والتاريخي والثقافي والبشري ـ إلى الساحة القومية، ولو لم تتخذ القومية العربية شعاراً لها منذ سنة **١٩٥٥**.

وهذا هو اليوم الذي كان ينتظره دعاة القومية العربية ـ على اختلاف اتجاهاتهم ـ منذ زمن غير قصير.

فمنذ سنة **١٩٣٦** يقول فيلسوف القومية العربية، ساطع الحصري: «لقد زودت الطبيعة (!) مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية... أن مصر هي «الزعيمة الطبيعية» «للقومية العربية»[(١)].

وفي سنة **١٩٦٥** يقول أنيس صايغ: إن مصر قاعدة الوطن العربي سياسياً

(١) آراء وأحاديث في القومية والوطنية ص ١٤٣.

وحضارياً ونفسياً وتكنياً وفنياً»[1].

ومن ثم ارتفعت موجة القومية العربية حين اتخذت منها حكومة الثورة في مصر شعاراً لها، ووقفت أجهزتها الجبارة على الدعوة إليها، وذلك يحقق لها فائدتين:

الأولى: أحلامها في الزعامة والنفوذ.

والثانية: إيجاد «بديل» يشغل الناس في المنطقة عن «الفكرة الإسلامية» التي لم يزل دعاتها وراء القضبان، وإن كان أثر دعوتهم في كل مكان.

وهنا تلاقى كل دعاة القومية العربية على تفريغها من كل معنى إسلامي، وإفراغها في قالب علماني صرف. كما اتفقوا على أن يجعلوا منها «عقيدة» تلتهب بها المشاعر، وتهتف بها الحناجر، وتنبض بحبها القلوب، وترفع لها الأعلام، وتنظم فيها الأناشيد، وينشأ على تقديسها الصغير، ويهرم في خدمتها الكبير، وتصبح بذلك «معبوداً» تعنو له الوجوه، وتسبح له الألسنة... واتفقوا أيضاً على أن يكملوا العقيدة القومية بإعطائها مضموناً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً، أي «محتوى شاملاً» أو «أيديولوجية» متكاملة تفسر الحياة كلها وتوجهها. وهذا المضمون أو المحتوى لا يستوحى من دين هذه الأمة العربية ـ الإسلام ـ بل يستورد حتماً من خارج أرضها، من الغرب أو الشرق.

وهذا ما صرح به كثير من دعاة القومية العربية وأنصارها والمؤمنين بها.

يقول الأستاذان الحكم دروزة وحامد الجبوري في كتابهما «مع القومية العربية»:

«كل ما في واقعنا اليوم، يؤكد بأن انعطافنا التاريخي وانقلابنا الجذري، وثورتنا الحقيقية، لا يمكن أن تتم إلاَّ بعقيدة... عقيدة تضع القيمة للفرد، وتوفر له الحياة الحرة الكريمة التي تتحقق فيها إنسانيته، وتنطلق إمكانياته

---

(1) مفهوم الزعامة السياسية ص ١٧٠. وانظر «القومية والمذاهب السياسية» حاشية ص ٣٩١.

ومواهبه. . . عقيدة تصنع «المحتوى الشامل» للمجتمع العربي، فتحقق فيه العدالة الاقتصادية عن طريق نظام اشتراكي عادل، والعدالة السياسية عن طريق نظام ديمقراطي سليم، والعدالة الاجتماعية الخاصة عن طريق نظم تربوية بناءة. . . تضع مفهوماً جديداً خلاقاً للمرأة والأسرة والمدرسة والهيئات ومختلف مرافق الحياة الاجتماعية[١].

ويقول الأستاذ علي ناصر الدين في صراحة:

«العروبة نفسها دين عندنا نحن المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين! لأنها وجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية في هذه الحياة الدنيا، مع دعوتها إلى أسمى ما في الأديان السماوية من أخلاق ومعاملات، وفضائل وحسنات»[٢].

والكاتب القصصي المشهور الأستاذ محمود تيمور يقول في جلاء:

«لئن كان لكل عصر نبوته المقدسة فإن القومية العربية لهي نبوّة هذا العصر في مجتمعنا العربي. . .

«وإن كتاب العرب في أعناقهم أمانة، هي: أن يكونوا حواريين لتلك النبوة الصادقة، يزكونها بأقلامهم، وينفخون فيها من أرواحهم. . . الخ[٣].

وهكذا نرى القومية العربية عند هؤلاء الدعاة «عقيدة» و «ديناً» و «نبوة» فماذا أبقوا للإسلام في حياة الناس؟

ومع هذا نسمع كثيراً من القوميين العرب يعلنون اعتزازهم بالإسلام، ولكن ينبغي ألا تخدعنا ظواهر العبارات، فهو اعتزاز أشبه ما يكون باعتزاز المصريين بالأهرام وأبي الهول ومعبد الكرنك وتوت عنخ آمون! فالإسلام عندهم ليس أكثر

---

(١) مع القومية العربية ص ١٥.

(٢) انظر: مقدمة كتاب «العرب والإسلام» للسيد أبي الحسن النووي.

(٣) نفس المصدر السابق.

من «انتفاضة» عبرت عن حقيقة الأمة العربية ومثلها العليا وعبقريتها[١]. ومعنى هذا أنه لم يكن وحياً إلـٰهياً، بل إبداعاً بشرياً!؟

وإذا كان القوميون بحثوا لهم عن «عقيدة» غير الإسلام، فأولى أن يبحثوا عن «نظام» أو نظم الإسلام.

لنقرأ مع مؤلفي كتاب «مع القومية العربية» هذه الفقرة:

«لقد كان الدين الإسلامي رسالة الأمة العربية في الماضي، نحو الإنسانية جمعاء.. ولذلك فإننا نعتز به كدين وثقافة وتشريع، ونفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى (فكرة الوحي معدومة طبعاً) وارتقاء بالحياة الأفضل.

إن الدين الإسلامي ـ وأي دين آخر ـ إذا توصلنا إلى جوهره وتلمسنا روحه العامة، ونظرنا إليه من هذا المفهوم على أنه قيم ومثل وفضائل وتهذيب للحياة، وبلورة للإحساس، لا أنظمة اقتصادية، واجتماعية وثقافية محددة ـ إن أي دين بالاستناد إلى هذا المفهوم، هو انطلاق للعقل ودفع نحو التطور والتجدد»[٢] هذه هي نظرة القوميين إلى الإسلام: أنه كان رسالة العرب في الماضي فقط، ومن هذه الزاوية يعتزون به، وإلاَّ لم يكن هناك فرق بينه وبين البوذية والهندوكية وكلها ـ في نظرهم ـ نزعة نحو المثل الأعلى... إلخ.

وتبعاً لهذا التفكير، نرى القوميين يزيفون التاريخ ليوافق هواهم، فهم يحيلون «الثقافة الإسلامية» ثقافة «عربية»، والحضارة الإسلامية حضارة عربية، والفتوحات الإسلامية فتوحات عربية، وأبطال المسلمين أبطال العرب، حتى أبو حنيفة وابن سينا وصلاح الدين وأمثالهم كلهم من «أعلام العرب» وهذا تحريف للواقع التاريخي لا يجوز بحال.

ولون آخر من التحريف نراه في تسميتهم حكم العثمانيين «استعماراً» للبلاد

---

(١) مع القومية العربية ص ١١٩ ـ ١٢٠ وانظر: الطريق إلى حكم إسلامي للأستاذ محمد علي الضناوي ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٢) المصدر السابق.

العربية، وتسمية الأتراك «أجانب»، وهي مفاهيم دخيلة مزورة على تاريخ المنطقة، فلم يكن العرب ينظرون قط إلى الحكم العثماني وإلى الأتراك هذه النظرة. ولم يسيء العثمانيون قط إلى العرب إلاّ في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، حين فسدت الحكومة، وقاسى الأتراك أنفسهم منها ما قاسوا(١).

يتمم هذه الصورة أن دعاة القومية العربية يقفون في وجه كل دعوة إلى «وحدة إسلامية» أو «اتحاد إسلامي» أو حتى مجرد «تضامن إسلامي» أو «تقارب إسلامي». وذلك لأن الترابط على أساس العقيدة الدينية عندهم من خصائص القرون الوسطى التي عفى عليها الزمن، ولم تعد هذه الأفكار الرجعية تليق بهذا العصر. ويضيفون إلى ذلك دعوى أن أية وحدة لا تستمد أساسها من الروابط القومية، هي وحدة عرضية، ما أسرع ما تتفكك حين تسنح الظروف(٢).

وزاد هذا الموقف تصلباً وتشنجاً عندما امتزجت القومية العربية بالاشتراكية الماركسية، فزادت الطين بلة.

وهذا سر ما نجده من الرفض المطلق لدى عامة القوميين من اعتبار قضية فلسطين «قضية إسلامية» وإصرارهم العنيد على إبقائها «قضية عربية». مع ما في الاعتبار الأول من كسب غير محدود للقضية في داخل العالم الإسلامي وخارجه، كما بين ذلك القائد الأردني عبد الله التل(٣) وغيره من ذوي الرأي والإخلاص.

العنصر الثاني للاتجاه الثوري العربي: الاشتراكية:

كانت «القومية العربية» هي العنصر الأول، للاتجاه الجديد في المنطقة العربية وكان العنصر الثاني هو «الاشتراكية» بل الواقع أنه طغى في السنوات الأخيرة على عنصر «القومية» حتى كاد يصرعه، وينفرد هو بالزمام.

---

(١) انظر: نشوء القومية العربية ص١٣٢.

(٢) المرجع الأسبق (مع القومية العربية).

(٣) اقرأ رأيه في كتابنا «درس النكبة الثانية» ص ١٠٣، ١٠٤ ط. ثانية.

ماذا تعني الاشتراكية العربية؟

وقبل أن نحدد ما معنى الاشتراكية العربية، يلزمنا أن نوضح مفهوم «الاشتراكية» بصفة عامة.

وهنا نجد مجالاً واسعاً للاختلاف في التعريفات والتفسيرات.

وليس هـذا شأن الاشتراكية فحسب، بل هو شأن كل المصطلحات والمفاهيم من هـذا النوع كالليبرالية والديمقراطية والقومية وما شابهها. ولهذا ذهب ح. ا. هوبسون في كتابه عن «الامبريالية» إلى أن الغموض واستحالة التعريف الدقيق يمتد إلى كل المفاهيم العقائدية الحديثة التي تنتهي بـ «ISM» [١].

و «الاشتراكية» في طليعة هذه المفاهيم الغامضة، لأنها أنواع وألوان كثيرة، ولكنها جميعاً تمثل «النزعة الجماعية» في مقابل «النزعة الفردية» في الليبرالية، وتدعو إلى رفع «الظلم الاجتماعي» عن كاهل الفئات الفقيرة والضعيفة، وهذا هو موضع الإغراء فيها ـ وموضع لقائها مع الإسلام أيضاً ـ كما أنها تؤيد تدخّل الدولة لتقييد حرية التملك والتصرف في المال بما يمنع الاحتكار والاستغلال، وهذا يؤيده الإسلام أيضاً في حدود.

وفيما عدا هذه الملامح الرئيسية تختلف المذاهب أو المدارس الاشتراكية اختلافاً كثيراً: في الأهداف حيناً، وفي الوسائل أحياناً، فبعضها قريب إلى الاعتدال، وبعضها قريب إلى التطرف، وبعضها شديد التطرف.

وإنما قلت «قريب إلى الاعتدال» قصداً، لأن الاشتراكية بمختلف نزعاتها ـ ككل المذاهب البشرية ـ ينقصها التوازن والاعتدال.

وآية ذلك: أن المذاهب الاشتراكية ـ بصفة عامة ـ تناهض الملكية الفردية، مهما تكن أسبابها وطرائقها.

---

(١) انظر: القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد: حاشية ص ٣٢.

ذكرنا في كتابنا «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام»(١) قول مؤلّفي كتاب «هذه هي الاشتراكية»(٢) وهما جورج بورجان، وبيار رامبير الفرنسيان: «يقول البعض: إن الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه، فيجيب آخرون: بل هي تمليك وسائل الإنتاج للشعب، والسعي لتثبيت دكتاتورية الطبقة العاملة.

«أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الحامية، فهي ليست حديثة العهد، وهذا ما لاحظه مكسيم لوروا، فقال في كتابه «رواد الاشتراكية الفرنسية»: (لا شك في أن هناك اشتراكيات متعددة فاشتراكية بابوف تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون. واشتراكية سان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية بلانكي. وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان، وكابيه، وفوربيه، وبيكور. وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلاّ خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة، ولكن عاملاً مشتركاً يوحد بين هذه الاشتراكيات جميعها، وهدفاً واحداً ينظمها ويقرب بينها، وهو إلغاء الملكية الخاصة: مصدر كل ظلم، وكل جور، وكل حيف في المجتمع.

ونستطيع أن نكتفي هنا ـ من تلك الاشتراكيات المتعددة ـ بذكر أشهرها وأبرزها، وهي ثلاث:

١ ـ الاشتراكية الديمقراطية أو الدستورية، وهي التي تعتمد على الأساليب الديمقراطية أو الدستورية المعتادة في تحقيق أهدافها، أي عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية ونحوها.

وهذه كالاشتراكية الفابية التي ينتهجها حزب العمال في بريطانيا، كما تنتهجها السويد وغيرها من البلاد الأوروبية.

٢ ـ الاشتراكية الثورية، وهي التي تعتمد على «الأساليب الثورية» في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يجنح إليها عادة زعماء الانقلابات

---

(١) ص ١٤ ط. أولى.

(٢) ص ١٣ من الترجمة العربية لمحمد عيتاني.

العسكرية، فباسمها يصدرون قراراتهم، بلا حاجة إلى سلطة منتخبة، أو ممثلين شرعيين عن الأمة.

٣ ـ الاشتراكية العلمية، وهذا هو الاسم «العَلَميّ» لمذهب كارل ماركس، الذي يقوم على أساس من فلسفة «المادية الجدلية» وتفسير التاريخ كله تفسيراً اقتصادياً محضاً، فالاقتصاد ـ وبعبارة أوضح: أساليب الانتاج هي العامل الحاسم والمؤثر في سير التاريخ، وليس للعوامل الروحية والثقافية وغيرها تأثير يذكر.

وتتميز الفلسفة الماركسية بعدة نقاط أو معالم بارزة كانت دائماً موضع الجدل بينها وبين خصومها، مثل: الصراع الطبقي، ودكتاتورية البروليتاريا، والقيمة وفائض القيمة، والحتمية التاريخية، وغيرها مما لا يتسع المجال لمناقشته هنا.

وهذا التقسيم يبين لنا أين نضع الاشتراكية العربية، وسنزيد هذا بياناً بعد أن نعرف كيف ظهرت الاشتراكية في بلادنا العربية، ومتى صار لها رواج وانتشار.

بداية ظهور الاشتراكية في البلاد العربية:

يقول صاحب كتاب «الغرب والشرق الأوسط»:

«بدأت الاشتراكية في الشرق الأوسط بواسطة فئات صغيرة كشكل غامض من أشكال تقليد «الموضة» الأوروبية، وقليل من الكتّاب أيدوها بجد واهتمام مثلما أيدها السوري المسيحي «شبلي شميّل» الذي عاش ما بين (١٨٦٠ ـ ١٩١٧) والكاتب المصري المسيحي «سلامة موسى» الذي عاش ما بين (١٨٨٧ ـ ١٩٥٩)، واتبع الإثنان النموذج الغربي للاشتراكية حيث اتبع «شميل» مدرسة «جورة jaurés» الفرنسية واتبع «موسى» الفابيين الإنكليز (أصحاب الاشتراكية الفابية). كذلك استوحى الحزب الاشتراكي العثماني القصير الأجل، أفكاره من الاشتراكيين الفرنسيين، فلقد أسس هذا الحزب سنة ١٩١٠ وافتتح فرعاً في باريس، وأصدر جريدة سماها (بَشَرِيّتْ) أي الإنسانية، ولم يكن له أي تأثير أو نفوذ. ومع قيام

الثورة الروسية جاءت دفعة من النشاط الاشتراكي اليساري في عدة دول، إلاَّ أنها اضمحلت عاجلاً، بتأثير المشاحنات التي قامت بين طوائفها، مخلفة حفنة قليلة من الثوريين المحترفين.

وفي فلسطين «المنتدبة» قامت حركة اشتراكية ديمقراطية قوية على النمط الأوروبي بين الأوساط العمالية اليهودية، ولم يكن للاشتراكيين في مناطق الشرق الأوسط الأخرى أي شأن يذكر ما بين عام ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ إذا قارناهم بالحركات الاشتراكية والراديكالية والقومية في الهند وفي جنوب شرقي آسيا.

«وبدأت حركة جديدة بعد نجاح حزب العمال في بريطانيا في سنة ١٩٤٥ في الانتخابات النيابية، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت في رأس الدول الكبرى، وكانت الاشتراكية في رأس القائمة في بريطانيا. لذا فقد اعتقد الناس أن الاشتراكية شيء جديد، بالإضافة إلى أنها العلاج للمشاكل الاقتصادية المتعاظمة في الشرق الأوسط، وهكذا ظهرت مجموعة من الأحزاب الاشتراكية في مختلف بلاد المنطقة كان أهمها «الحزب العربي الاشتراكي» الذي أسسه «أكرم الحوراني» في سوريا ١٩٥٠، ثم توحّد مع حزب «ميشيل عفلق»: «البعث العربي» سنة ١٩٥٣ وسمي «حزب البعث العربي الاشتراكي» والمعروف باسم «البعث».

ولقد مزج هذا الحزب فكرة اشتراكية اقتصادية بفكرة قومية غامضة، وربح عدداً كبيراً من الأنصار في الشرق العربي، وكان هذا الحزب ـ بالإضافة إلى الحزب الشيوعي ـ الحزب الوحيد الذي يحمل إيديولوجية منظمة (!!) وأسّس شبكة واسعة من الفروع، أما أتباعه فكانوا من المتعلمين ومن الطبقة العاملة»[١].

ولم تلبث الاشتراكية أن قفزت بسرعة مذهلة إلى سدة السلطان، وتربعت على عرش الحكم، فكيف تم ذلك؟

---

(١) ص ٩٧ ـ ص ٩٩ من كتاب «الغرب والشرق الأوسط» للأستاذ برنارد لويس.

كيف تربعت الاشتراكية على كرسي الحكم؟

يقول برنارد لويس أيضاً:

كانت الاشتراكية (فوق الريح) في سنوات ١٩٥٠ وما بعدها.. تماماً كما كانت سابقتها الليبرالية قبل قرن من الزمان، وكسابقتها ربحت الاشتراكية عدداً من المتعلمين، ولكنهم لم يكونوا هم الذين جاءوا بها إلى كرسي الحكم والسيطرة، فالثورة الاشتراكية مثل الدستورية الليبرالية فرضت من فوق، لم تأتِ تلبية لطلب شعبي أو رغبة جماهيرية، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة الاشتراكية، أو نجاح الطبقة العاملة، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكري، قضى قبل ذلك مدة ٩ سنوات في الحكم، واتخذت في أولها خطوات عملية غير عقائدية الأسس، لقد أممت بعض المؤسسات الفرنسية، وبعض الشركات التي كان يمتلكها اليهود بعد حملة سيناء والسويس سنة ١٩٥٦. ونتيجة لهروب الأموال الأجنبية ورؤوس أموال الأقليات، ضاق نطاق عمليات التأميم المعتدلة (إذا جاز التعبير). وعندما يئست الحكومة من القطاع الخاص قررت أن تلعب هي دوراً حيوياً أكبر في الحياة الاقتصادية، وكانت تصريحات المسؤولين آنذاك في الجمهورية العربية المتحدة تستعمل تعبير «العدالة الاجتماعية» بدل تعبير «الاشتراكية»، وهي تعني نوعاً من الرأسمالية المحدودة للدولة مع برامج للخدمات ومع قدوم سنة ١٩٦٠ صارت الاشتراكية أصرح وأظهر في الأقوال والأعمال، خصوصاً بعد تأميم مجموعات شركة مصر للتعهدات والمقاولات. ولم يكن تأميم الصحف في نفس العام خطوة اقتصادية خالصة.

«ثم جاء الدور الثاني بسلسلة من قرارات التأميم في تموز (يوليو) عام ١٩٦١ حيث تمتلك الدولة بها كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة مع التعويض لأصحابها، وحدد الحد الأعلى لتملك الأراضي بمائة فدان، وأعلنت ضريبة تصاعدية عالية على أصحاب الدخول المرتفعة، ومنع أي متمول من تملك أكثر مما قيمته ١٠٠٠٠ جنيه مصري من أسهم شركات معينة. وفي نفس الوقت صدرت سلسلة من الأحاديث والمقالات تفسر طبيعة وهدف هذه الإجراءات، وتوضح مفهوم

الاشتراكية العربية التي أعلنتها الدولة، ولقد كتب محمد حسنين هيكل في مقال عقائدي شبه رسمي: «إن البلاد بحاجة إلى خطة واضحة تضم كل طاقات الشعب وتؤمن الزيادة اللازمة في الإنتاج، في نفس الوقت الذي تؤمن فيه الحاجات الاستهلاكية الضرورية لجماهير الشعب الكادح التي طال حرمانها.

«وبهده الطريقة يتم النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية دون أي استغلال رأسمالي غربي أو محلي، ودون تضحية الجيل الحاضر في سبيل الأجيال القادمة كما فعل ستالين وماوتسي تونغ»[(١)].

ثم جاء دور «الميثاق» الذي سماه بعضهم «قرآن الثورة»!! جاء الميثاق يعلن في بابه السادس «حتمية الحل الاشتراكي» ويقول ما نصه: «إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ـ وصولاً ثورياً إلى التقدم ـ لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية، فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير»[(٢)] كما أكد الميثاق: أن الصراع الطبقي لا يمكن تجاهله وإنكاره.

ويقول: «إن «الاشتراكية العلمية» هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم، وإن أي منهاج آخر لا يستطيع ـ بالقطع ـ أن يحقق التقدم المنشود».

ويرى الميثاق «ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج» وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محددة، كما يدافع بشدة عن «التأميم» وأثره في ضرب المبادرة الفردية... الخ.

وفي هذه العبارات نرى ترديداً واضحاً للأفكار الماركسية القائلة بحتمية التطور إلى الاشتراكية العلمية، بحكم منطق المادية التاريخية وغيرها. كما نرى في ثنايا أبواب الميثاق كثيراً من الأفكار الماركسية، مع خليط من أفكار أخرى.

---

(١) ص ٩٧ ـ ص ٩٩ من كتاب «الغرب والشرق الأوسط» للأستاذ برنارد لويس.

(٢) الميثاق ـ الباب السادس.

وبهذا كانت مصر أول دولة عربية تتخذ الاشتراكية الثورية دستوراً لسياستها الاقتصادية والاجتماعية، وفي خطها مشت البلاد الأخرى بعد.

ولولا تبني مصر للاشتراكية وتجنيدها قواها وأجهزتها للدعوة إليها، والتبشير بها، لظلت الاشتراكية ضعيفة الأثر، إلى زمن غير قليل.

فمصر الثورة هي المسؤولة الأولى عن رواج سلعتي القومية والاشتراكية معاً، ولولاها ما استطاع ميشيل ولا جورج ولا نايف وأمثالهم أن يحرزوا نجاحاً يذكر بين العرب المسلمين.

بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية الماركسية:

ومما ننبه عليه هنا: أن بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية العلمية، نسباً ورحماً، فوسائلهما متشابهة أو متقاربة، وإن أمكن أن يختلفا في الأهداف أو في الأساس الفلسفي «الأيديولوجي».

بل يقول المؤرخ الكبير الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه عن «المذاهب الاجتماعية الحديثة»[1]:

«والشيوعية تقصد إلى ما تقصد إليه الاشتراكية، والاشتراكية الخالصة ترمي في النهاية إلى الشيوع، والاشتراكية الثورية هي الشيوعية ذاتها، لا تفترق عنها إلا في بعض الاجراءات والتفاصيل الشكلية...».

ولهذه القرابة بين الاشتراكية الثورية واشتراكية ماركس، نجد الاشتراكيين الثوريين يأخذون كثيراً عن الماركسية، ويتلقون من مصادرها، ويتتلمذون على

(١) انظر: «القومية والمذاهب السياسية» لعبد الكريم أحمد ص ٣٢٠، ٣٢١. والعجيب أن بعض الأساتذة يبررون هذه الأوضاع الدكتاتورية، مثل د. م. طه بدوي الذي سماها «ديمقراطية التحالف» أي تحالف قوى الشعب العامل، في مقابلة «ديمقراطية التصادم» «الغربية» وديمقراطية «الإجماع» الشيوعية، كما في «فلسفتنا السياسية الثورية» ١٦١ ـ ١٧٤، والواقع أن الإجماع والتحالف متقاربان.

أساتذتها الأموات والأحياء، ويرددون كثيراً من أفكارها، كما يرفعون كثيراً من شعاراتها، ولهذا تجد في كتبهم ومنشوراتهم وصحفهم الحديث الدائم عن «الطبقية» و «الصراع» و «الحتمية» و «السيطرة على وسائل الانتاج» وغيرها من مشخصات الفكر الماركسي، بل تجد بعض الثوريين قد أطلق على اشتراكيته نفس العنوان الماركسي «الاشتراكية العلمية» كما فعل الميثاق المصري.

كما نجد أيضاً صلحاً فكرياً قائماً بين الاشتراكيين الثوريين وبين الشيوعيين «الرسميين» المحليين، ما لم يتمسكوا بكيانهم الحزبي الرسمي. فإذا تنازلوا عنه، فالباب أمامهم مفتوح، والمجال رحب، لا يمنعون، بل يؤثرون ويقدمون، في التنظيم السياسي، وفي مجال الإعلام والتوجيه من صحافة وإذاعة ومؤسسات نشر وترجمة وغيرها، فالذي يُمنع هو الحزب وليس الفكرة، ولهذا، حينما قبل أعضاء منظمة «حَدتُّو» الشيوعية المصرية أن يحلوا أنفسهم وينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، رحب المسؤولون بهم، وأخذوا مكانهم المرموق، ورأوا في ذلك خدمة أكبر لعقيدتهم مما لو بقوا مغلقين على أنفسهم خارج الاتحاد.

وهؤلاء وأمثالهم من الماركسيين الفكريين ـ وإن لم يكونوا حزبيين ـ هم الذين عارضوا وجود شيء اسمه «الاشتراكية العربية» وقالوا: إن الاشتراكية العلمية هي اشتراكية عالمية واحدة، وليس لها جنسيات مختلفة، وإنما هناك تطبيقات شتى لهذه الاشتراكية، فالصواب عندهم أن يقال: التطبيق العربي للاشتراكية، لا الاشتراكية العربية.

ومما أخذته الاشتراكية العربية من المدرسة الشيوعية الماركسية في المجال السياسي: فكرة الحزب السياسي الوحيد أو «الحزب الطليعي»، الذي تتبناه الدولة، ولا تسمح لأي تجمع غيره بالمعارضة، أو بمزاولة نشاط سياسي.

ومحاولة التفرقة بين مفهوم «الحزب الواحد» أو «الحزب الطليعي» الذي

يمثله الفكر الماركسي اللينيني، ومفهوم «التنظيم الواحد» الذي تتبناه الاشتراكية العربية ومعظم البلاد النامية ـ بأن الأول مغلق والثاني يفتح أبوابه عادة لجميع فئات السكان، أو القسم الأكبر منهم، ليضمهم في وحدة وطنية... هذه المحاولة لا تجدي نفعاً، ما دام التنظيم يقوم على أساس «أيديولوجية» واحدة، لا يسمح بالخروج عليها، هي أيديولوجية «الصفوة المثقفة» التي تتولى قيادة الثورة الاجتماعية في بلادها[1] كما يقال.

لا فرق إذن في النتيجة بين الحزب الطليعي، والتنظيم الواحد، ما دام كل منهما يفرض اتجاهاً فكرياً واحداً، لا يسمح لأي فئة بمعارضته بالتحدث عن اتجاه آخر.

وفرق ما بين الحزب الواحد والتنظيم الواحد: أن الأخير يلجأ إليه عادة من لم يكن له حزب قبل وصوله إلى الحكم، فهو يستعيض عن ذلك بإقامة «تنظيم» يضم كل الموالين للنظام القائم أو المنتفعين به، أو الخائفين منه، وفي داخل هذا «التنظيم العام» لا يستغني عن «تنظيم طليعي» سري خاص، يكون هو الموجه الحقيقي للتنظيم الكبير، كما يكون هو موضع الثقة والمعول عليه في الأزمات، وهذا قد أثبتته التحقيقات بعد التغيير الذي حدث في مصر في مايو ١٩٧١.

فإذا كان الحكم الثوري الاشتراكي ينتمي إلى حزب قبل نجاح انقلابه، فإن الحزب هو الذي يحكم وحده، ولا يسمح لأي تنظيم أو تجمع غيره بالظهور. إلاَّ لضرورات مرحلية، كما يفعل الشيوعيون أنفسهم، وهذا هو موقف البعثيين منذ حكموا سوريا والعراق، وموقف القوميين منذ حكموا اليمن الجنوبية.

وبهذا يمكننا أن نعرف موضع «الاشتراكية الثورية العربية» من الاشتراكية الماركسية. أنها لا تخاصمها ولا تقاومها، بل تتتلمذ عليها، وتستقي منها، وتعتبرها نبعاً سخياً لكل داعٍ إلى الاشتراكية، ويزيد في تعميق الصلة بينهما في

---

(١) ص ٩٥.

بلادنا العربية تغلغل النفوذ السوفياتي في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فكل هذا من شأن أن يهيء له نفوذاً فكرياً، وعاطفياً أيضاً.

لكن تبقى هناك نقطتان قد تخالف فيهما الاشتراكية العربية الاشتراكية الشيوعية الماركسية.

الأولى: أن الاشتراكية الماركسية ـ من الوجهة النظرية ـ تؤمن بالعالمية، ولا تؤمن بالقوميات، كما لا تؤمن بالأديان، ولهذا أنكر خروتشوف على العرب تناديهم بالقومية العربية في زيارته لمصر عند الاحتفال بالسد العالي. وكذلك ينكر الماركسيون الصرحاء اعتبار الصراع بين اليهود والعرب صراعاً بين قوميتين أو دينين، وإنما هو صراع مع الإمبريالية والقوى الرجعية في داخل إسرائيل، أما البروليتاريا في كل من إسرائيل والبلاد العربية فهم طبقة واحدة تجمعهم الأخوة الاشتراكية! لأن «انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، هو أشد عمقاً، وأبعد أصولاً من انقسام الناس إلى أمم» كما قال صاحب «الطبقة والأمة».

فالتقسيم «الطبقي» للمجتمعات البشرية هو التقسيم المهم بل الوحيد في نظر الماركسية الخالصة، وفي هذا قال ماركس نفسه: إن البروليتاري أقرب إلى زميله البروليتاري في أي بلد آخر منه إلى البرجوازي في بلده!

ولكن قامت عدة محاولات من جانب الاشتراكيين ترمي إلى وضع صيغة ملائمة للتوفيق بين الاشتراكية والقومية، انتهت باعتراف الاشتراكيين بالكفاح القومي، باعتباره مرحلة في سبيل الثورة الاشتراكية المرجوّة عندما تصبح الجماعة ناضجة»[1] ويعرف هذا الاتجاه باسم «تشريك القومية» أو «تأميم الاشتراكية».

وكان هذا من التنقيحات التي عدلت بها الماركسية موقفها تحت ضغط الواقع والظروف الملموسة، لتستفيد الاشتراكية السوفياتية من كفاح الشعوب التي تقف ضد الاستعمار، وتطالب بالحرية وحق تقرير المصير القومي، فقد اعتبر «لينين» في

---

(١) المصدر السابق: القومية. ٣٠٨ ـ ٣١٤.

مؤلفه الرئيسي «الاستعمار ـ أو الامبريالية ـ أعلى مراحل الرأسمالية»: أن الطبقة التي تقود حركة التحرر الوطني في البلاد النامية ـ وهي عنده طبقة برجوازية ـ تمثل القوة الاجتماعية التقدمية والثورية في هذه البلاد، بحكم نضالها ضد الامبريالية، وضد الرجعية، وهي بذلك الحليفة الطبيعية للاشتراكية، ومن حقها أن تتحدث باسم مجتمعاتها، وأن يعترف لها بمطلب تقرير المصير القومي، وتكوين الدولة القومية المستقلة التي تريدها، متى طالبت بذلك»(١).

وبهذا انحلت العقدة أمام الاشتراكيين العرب إلى حد كبير، ولم يجدوا تناقضاً بين دعوتهم إلى القومية العربية، ودعوتهم أيضاً إلى الاشتراكية الثورية أو العلمية.

النقطة الثانية: أن معظم الاشتراكيين العرب لا يريدون أن يحاربوا الدين جهرة كما هو شأن الشيوعيين، فهم يعرفون طبيعة هذه الشعوب المسلمة، وغيرتها على دينها، وخاصة أمام من يهزأ به أو يتحداه، ولهذا يتجنبون الاصطدام المباشر، بالمشاعر الدينية، ولا يثيرون ما يمس الأمور الدينية الظاهرة لجمهور الناس، مع أنهم وفي الوقت ذاته، ينشرون من القيم والمفاهيم والأفكار، ما يعارض الدين معارضة قطعية، بل يقتلعه ـ مع الزمن ـ من جذوره!

هذا مع أن الشيوعية حاولت أيضاً أن تهذب من موقفها تجاه الدين، فكان من وصاياها في بعض البلاد أن تسكت على الدين ورجاله في المراحل الأولى حتى تتمكن!

على أن بعض الاشتراكيات العربية تقترب من الماركسية وتقترب، حتى لكأنها هي، كما رأينا سوريا في عهد البعثيين القطريين، وبعضها يعلنها ماركسية صريحة حمراء، دون مواربة أو خجل، كاليمن الجنوبية والجناح المتطرف في «حركة القوميين العرب».

ومن هنا يمكننا القول: إن الاشتراكية العربية، وخاصة في مصر وسوريا

---

(١) نفسه ص ٣١٣.

والعراق واليمن الجنوبية ـ على درجات متفاوتة بينها ـ لم تعد مجرد إصلاحات جزئية تهدف إلى إقامة عدالة اجتماعية، أو تقليل الفوارق الاقتصادية، أو إنصاف العمال والفلاحين أو صلاح ما أفسدته الليبرالية. ونحو ذلك من المطالب الإصلاحية المثالية. إنما أصبحت «مذهباً» فكرياً، أو «أيديولوجية» متكاملة، لها نظرتها الخاصة للكون، وللتاريخ، وللحياة والإنسان! وبعبارة أخرى: أصبحت عقيدة، وإن شئنا قلنا: أصبحت ديناً جديداً له كتبه ومصادره المقدسة مثل رأس المال والبيان الشيوعي وغيرهما، وله أنبياؤه «المعصومون» الملهمون مثل ماركس ولينين وماو، وله فلسفته وإيديولوجيته الخاصة، وله مفاهيمه وأفكاره عن الوجود والتاريخ والإنسان والمجتمع، وله قيمه وقواعده ووسائله المتميزة التي تستوحي من التجارب الاشتراكية وحدها، ولهذا نجد هذا التعبير «العقيدة الاشتراكية» سائداً عند الاشتراكيين العرب قاطبة. كما نجد معها عبارات «القيم الاشتراكية» و «الخلق الاشتراكي»، و «السلوك الاشتراكي» و «الفهم الاشتراكي» عناوين بارزة في قاموس الاشتراكيين.

وقد يغيرون كلمة الاشتراكية بكلمة أخرى تلازمها وتكملها وهي: «الثورية» فهناك «إيمان ثوري» و «نظام ثوري» و «فكر ثوري» و «تصرف ثوري» و «مفاهيم ثورية» و «أخلاق ثورية» و «حياة ثورية» و «كل شيء» ثوري!

لا عجب أن سمى «أرنولد توينبي» في كتابه «العادة والتغيير» هذه المذاهب الفكرية أو «الإيديولوجيات» الحديثة «الأديان البديلة» التي ظهرت لتطرد الأديان القديمة وتحل محلها. كما ألّف فيها «جوليان هكسلي» كتابه الذي سماه اسماً معبراً عن حقيقتها «أديان بغير وحي».

وهذا ـ في الواقع ـ هو أخطر ما في الاتجاه الاشتراكي الثوري. إنه اتجاه لا يرضى أن يعيش على هامش الحياة، أو على حافة المجتمع. إنه يأبى إلاَّ أن يدخل في صلب الحياة، ويغوص في أعماق المجتمع، ويوجه تفكيره ومشاعره وسلوكه، فمن السمات المشتركة لهذه «الايديولوجيات الانقلابية» أنها «كلية عامة» لا تقنع بجزء من الحياة دون جزء، ولا بقطاع من المجتمع دون آخر. بل لا بد أن

تفرض سيطرتها على الحياة كلها. ولا تقبل الشركة أو المعايشة مع أيديولوجية أخرى ـ إلاَّ لمرحلة، وعلى سبيل الضرورة ـ كما شرح ذلك صاحب «الأيديولوجية الانقلابية».

والاشتراكيون الصرحاء في الوطن العربي لا يخفون هذه الحقيقة، بل يعلنونها بصراحة وجلاء.

يقول الدكتور منيف الرزار ـ الذي انتخب زمناً ما أميناً عاماً لحزب البعث الاشتراكي العربي ـ في كتاب «دراسات في الاشتراكية» الذي صدر سنة ١٩٦٠، ويحمل مقالات لعدد من قادة «البعث»:

«إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي فحسب، هو فهم خاطىء، فالاشتراكية تقدم حلولاً اقتصادية لمسائل كثيرة، ولكن هذه الحلول جميعاً ليست إلاَّ ناحية واحدة من نواحي الاشتراكية، وفهمها على أساس هذه الناحية الواحدة فهم خاطىء لا ينفذ إلى الأعماق ولا يتعرف إلى الأسس التي تقوم عليها الاشتراكية ولا يتطلع إلى الآمال البعيدة التي تذهب إليها الاشتراكية».

«.. فالاشتراكية مذهب للحياة، لا مذهب للاقتصاد، مذهب يمتد فيما يمتد إلى الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم والاجتماع والصحة والأخلاق والأدب والعلم والتاريخ، وإلى كل أوجه الحياة كبيرها وصغيرها، وأن تكون اشتراكياً يعني أن يكون لك فهم اشتراكي لكل هذا الذي ذكرت، وأن يكون لك كفاح اشتراكي يضم كل هذا الذي ذكرت».

ثم يؤكد الكاتب أن هذه النظرة الشاملة ليست مقصورة على الاشتراكية، وإنما هي الأساس في المذاهب الاجتماعية الأخرى.

ولقد برر الكاتب شمول المذاهب الاجتماعية واتساع نطاقها بحيث تتسع لكافة المجالات وأن تضع الحلول لكافة المشكلات بأن:

«.. سبب هذه النظرة الشاملة ـ أن الحياة نفسها شيء واحد ـ تيار واحد لا يعرف هذا التقسيم الذي يخترعه عقلنا لكي يسهل على نفسه إدراك حقائق

الحياة، ثم ينسى أنه هو نفسه الذي قام بهذا التقسيم، ويظن أن الحياة كانت مقسمة هكذا منذ الأزل، فالحياة لا تعرف شيئاً اسمه الاقتصاد، منفصلاً عن شيء اسمه الاجتماع، وشيء آخر اسمه السياسة. الحياة شيء متكامل متصل، ولكن عقلنا العاجز المغرم بالتحليل والدرس، لن يتمكن من القيام بهذا التحليل والدرس، إذا واجه الحياة ككل قائم بذاته، فهو مضطر إلى أن يقسم الحياة إلى أوجه، وإلى ألوان، وإلى أنواع من العلاقات، فيسمي بعضها اقتصاداً، ويسمي بعضها الآخر سياسة، وبعضها اجتماعاً، وأخلاقاً، وديناً، وتاريخاً، وأدباً، وعلماً، إلى آخر هذه السلسلة إن كان لها آخر. . الحياة. . كالنهر شيء واحد متصل مستمر. . . وكذلك حياة أي مجتمع ـ كبير أو صغير ـ أمة أو أسرة ـ حكومة أو حزب ـ فموقف أي مجتمع إزاء الحريات السياسية يقرر موقفه من الاقتصاد، وموقفه من النظم الاقتصادية، يقرر موقفه من الحريات السياسية وكذلك من الاستعمار ومن الأخلاق ومن التعليم ومن الأدب ومن التاريخ إلى آخر هذه السلسلة التي لا تنتهي».

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد الصفة الشاملة للاشتراكية فيقول: «. . . بهذا المعنى كلمة الاشتراكية إذن كلمة لا تقتصر على التعبير عن حالة اقتصادية معينة فحسب، بل هي تعبير عن نوع من الحياة بأكملها بجميع وجوهها. والاشتراكية بهذا المعنى ليست وضعاً اقتصادياً معيناً، وليست سعياً في سبيل وضع اقتصادي معين فحسب، بل هي فهم اشتراكي لكل نواحي الحياة، وحين أقول بأنني اشتراكي فقد عينت موقفي لا من العلاقات الاقتصادية التي أعيش من خلالها، فحسب، بل لقد عينت موقفي من جميع نواحي الحياة التي تلامسني وألامسها».

فرق ما بين الاشتراكية والليبرالية:

أريد هنا ـ في مجال الحديث عن الاتجاه الثوري الاشتراكي ـ أن أشير إلى حقيقة بينة، ربما جهلها أو ذهل عنها بعض الناس، وهي أن الاتجاه الاشتراكي الثوري لا يختلف كثيراً عن الاتجاه الليبرالي الديمقراطي، رغم ما بين الاتجاهين من جفوة أو تنافس أو صراع.

إنهما ـ عند التأمل وتحليل الأمور إلى أصولها ـ يمثلان تياراً واحداً، له منبع واحد، وإن اختلفت قنواته ومجاريه، إنه تيار «التغريب» للأمة الإسلامية، وهو تيار ينبع من أصل مشترك هو «الحضارة الغربية» بفلسفتها «المادية» للحياة، ونظرتها «النفعية» للأخلاق.

إنهما متفقان في الأصول، مختلفان في الفروع ـ على حد تعبيرنا الفقهي ـ أعني أنهما متفقان في نظرتهما الكلية إلى قضايا الوجود الكبرى، إلى الله، وإلى الكون والحياة والإنسان.

وإنما يختلف الاتجاهان في النظر إلى بعض القضايا ـ الهامة بلا شك ـ كالفردية والجماعية، والحرية.

ولهذا لم يتغير الوضع ـ في كثير من المجالات ـ عما كان عليه قبل سيطرة الاشتراكية على الحكم.

فقد ظلت العلمانية هي أساس الحكم، والقوانين الوضعية الأجنبية هي التي تحكم وتسود، والتقاليد والقيم الغربية الاجتماعية تشيع وتنتشر.

ولكن نظراً لانتشار الأفكار الماركسية بدأ الناس يقرأون ويسمعون هجوماً على الدين واستخفافاً به، من أقلام وألسنة اشتراكية ثورية، ظهر ذلك في كتب مثل «نقد الفكر الديني» ومثل «من النكسة إلى الثورة» وغيرهما، وظهر ذلك في صحف، ومقالات، لعل من أبرزها ما نشرته صحيفة «جيش الشعب» السورية بقلم إبراهيم خلاص قبل «النكسة» بشهر واحد.

يقول فيه:

«استنجدت أمة العرب بالإله. فتشت عن القيم القومية في الإسلام والمسيحية. استعانت بالنظام الإقطاعي، والرأسمالي وبعض النظم المعروفة في العصور الوسطى، كل ذلك لم يجد فتيلاً. ومع كل هذا شمرت أمة العرب عن ساعديها ونظرت بعيداً. لترى طفلها الوليد يقترب شيئاً فشيئاً... وهذا الوليد ليس إلاَّ الانسان الجديد.

«الإنسان المتمرد على جميع القيم المريضة الهزيلة في مجتمعه. . . التي هي ليست إلاَّ وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار. . . تلك القيم التي جعلت من الإنسان العربي إنساناً متخاذلاً لا متواكلاً، إنساناً جبرياً مستسلماً للقدر. . . إنساناً لا يعرف إلاَّ أن يقول: لا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم»!!.

«أما القيم الجديدة التي ستخلق الإنسان العربي الجديد فهي قيم نابعة من صلب الإنسان المتمرد المعذب، نابعة من قلب الإنسان الجائع، نابعة من الإنسان الاشتراكي الثوري الجديد، الذي لا يؤمن إلاَّ بالإنسان، وبالإنسان وحده. . .

«والطريق الوحيد لتشييد حضارة العرب وبناء المجتمع العربي هي خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد الذي يؤمن أن الله والأديان، والاقطاع والرأسمال والاستعمار، والمتخمين، وكل القيم التي سادت المجتمع السابق ليست إلاَّ دمى محنّطة في متاحف التاريخ.

«ونحن، إذ نشترط من إنساننا الجديد رفضه للقيم السابقة علينا أن نَضَع قيماً جديدة محدودة. . . ليست هناك سوى قيمة واحدة وهي الإيمان المطلق بالإنسان القدري الجديد. . . الإنسان الذي لا يعتمد إلاَّ على نفسه وعمله وما يقدمه للبشرية جمعاء لأنه يعلم نهايته الحتمية. . الموت. . وليس غير الموت لن يكون هناك نعيم أو جحيم، بل سيصبح ذرة تدور مع دوران الأرض. لذلك هو مضطر إلى أن يقدم كل ما يملك لأمته ولإنسانيته دونما مقابل (كزاوية صغيرة من الجنة مثلاً). . .

الجديد في الاتجاه العربي الثوري:

كان الجديد الذي ركز عليه الاتجاه الجديد هو ما يلي:

١ ـ اتخاذ «الوحدة. . والحرية. . والاشتراكية» أهدافاً أساسية بحيث أصبح هذا «الشعار المثلث» مشتركاً بين كل الثورات والحركات والأحزاب «العقائدية» العربية، سواء كانت ناصرية أو بعثية ـ قومية أو قطرية ـ أو حركية قومية، جورجية أو حواتمية أو غيرهما!

٢ ـ تركيز الدعوة إلى «التقدم» وبناء الدولة الحديثة القائمة على العلم و «التكنولوجيا» العصرية.

٣ ـ التظاهر بالعناية بقضية فلسطين والعمل على تحريرها بوصفها قضية العرب القومية الأولى.

فهل حقق الاتجاه العربي الثوري الأهداف التي تبناها، فضلاً عن آمال الأمة كلها، برغم ما وضع بين يديه من طاقات وإمكانات كبرى؟ هل حقق الوحدة والحرية والاشتراكية (بمعنى الكفاية والعدل) والتقدم العلمي؟ وهل حرر فلسطين وأعاد أهلها إليها؟؟ . . . سنرى.

الوحدة العربية في عهد الثورية الاشتراكية

الوحدة شعار جميل، وهدف جليل، وما أعظم أن يتحد أكثر من مائة مليون عربي من المحيط إلى الخليج، جمعتهم «وحدة اللغة» التي تصنع وحدة الفكر والعقل، وجمعتهم «وحدة التاريخ» التي تصنع وحدة الضمير والوجدان، وجمعتهم «وحدة الأمل» التي تصنع وحدة المستقبل والمصير[1].. كما جمعتهم وحدة الإيمان الله وبالوحي وبالآخرة، وجمعت أكثر من تسعين في المائة (٩٠٪) منهم وحدة العقيدة الإسلامية ووحدة النظم والتقاليد الإسلامية.

ما أعظم أن تضم هؤلاء «كتلة عربية واحدة» تكون نواة أو مرحلة لكتلة إسلامية أكبر منها.

ما أعظم أن يتحد هؤلاء في عالم لا مكان فيه للكيانات الصغيرة، وما أحوج العرب بالذات إلى الوحدة في هذه المرحلة التي يواجهون فيها حرباً مصيرية.

ولكن هل استطاعت الاشتراكية الثورية العربية تحقيق أمل الوحدة الذي تجيّش به صدور الملايين وعشرات الملايين من أبناء هذه الأمة؟

فشل الوحدة بين مصر وسوريا:

واقع الأحداث يقول: إن الوحدة جاءت تسعى على قدميها إلى الثورية العربية ـ بدون جهد منها ـ فكانت وحدة سورية ومصر وقيام «الجمهورية العربية

(١) من «الميثاق».

المتحدة» التي استقبلها العرب في كل مكان ـ فيما عدا أذناب الشيوعية ـ بالترحيب والتأييد، مستبشرين بتلك الدولة الفتية الغنية، التي «توحد ولا تفرق، تقوي ولا تضعف، تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو». إلى آخر ما جاء في الخطاب الافتتاحي لمجلس الأمة الموحد.

ولكن الفرحة بهذه الوحدة لم تدم طويلاً.

فإن أساليب القهر والإرهاب في الحكم، ومحاباة بعض الناس بالمناصب والمغانم، والسكوت على أخطاء الآخرين ميلاً مع الهوى، والاتجاه إلى الاشتراكية الثورية ممثلة في التأميمات والمصادرات. إلى غير ذلك مما اتسم به الحكم الثوري القصير النظر، الضيق الأفق، جعل الشعب السوري الذي كان وراء الوحدة بقضه وقضيضه، يسعى إلى الانفصال، لا حباً فيه، ولكن كراهية لعهد الوحدة وما قاسى على يديه.

وأصدر «المواطن العربي الأول» الرئيس شكري القوتلي ـ الذي كان أول ساع إلى الوحدة، متنازلاً عن رياسته لجمهورية القطر السوري ـ بياناً تاريخياً يؤيد فيه الانفصال، منددا بنظام الحكم، الذي كان ألف عين وعين، ولكنه لا يرى بواحدة منها، ويحمله فشل تجربة الوحدة التي استحالت إلى سراب[١] كما قال.

خيبة الأمل في وحدة وادي النيل:

وبمناسبة فشل الوحدة بين مصر وسوريا، يجدر بنا الحديث عن مصير وحدة أخرى، لعلها كانت أقرب من تلك، وهي وحدة مصر والسودان: وحدة وادي النيل، التي كانت هدفاً مشتركاً لكل القوى الوطنية[٢] في مصر منذ عشرات السنين، حتى قال شريف باشا قديماً كلمته المشهورة: إذا تركنا السودان، فإن

---

(١) انظر: في كتاب «شكري القوتلي يخاطب أمته» خطابه بعنوان «لماذا استحالت الوحدة إلى سراب؟» نشر مركز الوثائق المعاصرة ببيروت.

(٢) تحددت الأهداف الوطنية المصرية في مطلبين: جلاء الانجليز ووحدة وادي النيل.

السودان لا يتركنا!»، إشارة إلى ما بين البلدين من روابط الأخوة والجوار وتشابه نمط العيش، وتشابك المصالح، فضلاً عن الدين واللغة والتاريخ وغيرها.

ماذا كان مصير هذه الوحدة المرجوّة؟

لقد تبخر هذا الأمل، وذهب أدراج الرياح، وعجزت «الثورية المصرية» أن تزرع الثقة بالوحدة في نفوس المتشككين، وأن تقطع الطريق على المشككين، برغم الملايين التي بذلت لشراء زعماء العشائر والطوائف وغيرهم. لأن الوحدة بين الشعوب لا تقوم برشوة حفنة من الطامعين، ولا برقصة الحرب بين البدائيين!

وأكثر من ذلك أن الحزب الذي كان ينادي بوحدة وادي النيل داخل السودان ـ الحزب الوطني الاتحادي، صاحب الأغلبية ـ نفض يده من الوحدة، ونأى بجانبه عنها.

والسر في ذلك لا يعود إلى نفور أو خوف من الوحدة مع الشعب في شمال الوادي، بل إلى عدم الثقة، والخوف من طبيعة الحكم المصري القائم وتطلعه وأساليبه وطغيانه، لا في معاملة خصومه فحسب، بل في معاملة أنصاره وأركان قيادته أنفسهم، من رشاد مهنا، إلى محمد نجيب ـ الذي كان له في نفوس كثير من السودانيين مكان كبير ـ إلى الاخوان المسلمين، أول من ساند الثورة وأيدها.

وهكذا آثر الأشقاء السودانيون العيش في حدود إقليمهم مستقلين ـ وإن شئت قلت: منفصلين ـ على وحدة مخوفة العواقب، محفوفة بالمخاطر.

شعار وحدة الهدف ومعناه:

وحين فشلت الوحدة بين مصر وسوريا ـ نتيجة العجز والجهل والغرور والإرهاب ـ رفعت الثورية في مصر شعاراً جديداً تبرر به خيبة الأمل في استمرار تلك الوحدة المنشودة، كما تبرر به حملات الطعن والتجريح وقذائف السب والشتم في الآخرين.

ذلك الشعار هو: وحدة الهدف لا وحدة الصف. وقال في ذلك الميثاق:

«إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية، ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات... إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة... إن وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الأمة العربية في مرحلة تقدمها من الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية، ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار..».

إن هذا الكلام يعني أمرين:

أولاً: إن اللقاء بين حكام العرب في صورة تضامن من أجل قضية مشتركة كمحاربة الاستعمار ـ قد انتهى زمنه.

ثانياً: أن لا أمل في وحدة بين بلدين تختلف أهدافهما، ويقصد بالاختلاف هنا: أن يكون أحدهما ثورياً تحررياً أو يسارياً، والآخر محافظاً يمينياً أو رجعياً، حسب تصنيفهم، وإنما تتحقق الوحدة بين بلاد اتحدت أهدافها، وجمع بينها التحرر والاشتراكية والثورية.

إخفاق هذا الشعار ومخالفة أصحابه له:

وقد أثبتت الأيام والوقائع خطأ الأمر الأول، وأصبح الذين نادوا به بالأمس هم أول من خالفوه من بعد. تحت ضغط الظروف القاهرة، وكان قائل الكلام السابق هو الذي دعا إلى مؤتمر قمة عربي ليلتقي حكام العرب في صورة تضامن، من أجل قضية تحويل نهر الأردن، ومنع إسرائيل منه!

وتكررت اللقاءات على هذه الصورة قبل النكبة ـ النكسة ـ وبعدها، كلما احتاج الثوريون إلى إسكات ألسنة الآخرين عما يجري في الداخل كما في مؤتمر الدار البيضاء. فلا بأس حينئذٍ من التعاون مع «الرجعيين» حتى تتم تصفية القوى الإسلامية في صمت مطبق، وفقاً لمبدأ: «اسكتوا عنا نسكت عنكم»... أو إلى

أخذ موافقة الآخرين على نتائج أمر لم يستشاروا في مقدماته. . أو لأخذ المعونات من «المال العربي» ليكون في خدمة المعركة وترميم آثار العدوان!

لقد فات «أصحاب الشعارات» أن مرحلة النضال ضد الاستعمار ـ التي اقتضت صورة الوحدة القديمة ـ لم تنته بعد. ما دامت إسرائيل باقية، فالثورة السياسية ضد الاستعمار قد خلفتها ثورة أعتى منها وأبقى، هي الثورة السياسية، العسكرية ضد الصهيونية!

ولكن يبدو أن الصهيونية أو إسرائيل لم تكن في بؤرة شعورهم يوم رفعوا ذلك الشعار، أو ظنوا أن حرب إسرائيل ستظل في إطار الخطب والكلام في الهواء.

والحق يقال: إنه لولا «الدعم العربي» الضخم من «الرجعية العربية» لوقفت الثورية ـ بعد النكبة ـ عاجزة شلاء أمام الخراب الكبير الذي خلفته الهزيمة المروعة في حزيران ـ يونيو ـ ١٩٦٧ م. والفضل في ذلك لوحدة الصف لا لوحدة الهدف المدّعاة!

وهذا ما جعل الرئيس المصري الراحل يقول في ١٦/٤/١٩٦٨: «حينما نتكلم عن الوطنية العربية أو القومية العربية، يجب أن ننسى في هذه المرحلة مفاهيم أخرى كثيرة. . . الوطن اليميني، كالوطن اليساري، لأن إسرائيل حينما احتلت الضفة الغربية للأردن لم تفرق بين وطني يميني، ووطني يساري. . .

مصير الوحدة بين الثوريين:

وإذا كان الأمل في الوحدة بين المحافظين أو الرجعيين وبين الثوريين أو التحرريين، وبعبارة أخرى: بين اليمين واليسار ـ قد أصبح مستحيلاً، نتيجة لاختلاف الأهداف بين هؤلاء وأولئك، فقد عاد الأمل معقوداً في وحدة الثوريين الاشتراكيين، أو اليساريين، وقد قبضوا على أزمة الحكم في عدد من البلدان في وطننا العربي!

ترى هل تحقق هذا الأمل بين أصحاب «الهدف الواحد» الذين ينادون بالقومية العربية، ويدعون إلى «الوحدة، والحرية، والاشتراكية»؟

لننظر ما تقول الأحداث.

الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا:

في ١٧ نيسان ـ إبريل ١٩٦٣ وقع ميثاق «الوحدة الثلاثية» بين مصر وسوريا والعراق، وهتفت لهذا الميثاق الحناجر، وصفقت الأيدي، وانطلقت الأناشيد والخطب والأحاديث والمقالات تمجد الوحدة الجديدة التي انتفشت لها الاشتراكية الثورية انتفاشة الطاووس، فقد رأت في هذه الوحدة الثلاثية، تعويضاً عما أصابها بخيبة الوحدة الثنائية من قبل. وآن لها أن ترفع رأسها مباهية مفاخرة.

وكتب أديب كبير[١] افتتاحية مجلة تصدر عن أكبر وأعرق معهد إسلامي وتحمل اسمه «الأزهر» يفضل هذه الوحدة التي أقامها «ناصر» على الوحدة التي أقامها صلاح الدين، بل الوحدة التي أقامها محمد رسول الله ﷺ.

لأن الوحدة المحمدية أساسها العقيدة والعقيدة قد تذوي وتحول (!!).

و «الوحدة الصلاحية» أساسها عسكري قد يضعف ويزول!

أما «الوحدة الناصرية» فأساسها الاشتراكية في الرزق، والديمقراطية في الحكم والحرية في الرأي. . . الخ!!

وشاء القدر أن توأد هذه «الوحدة الناصرية» ـ كما سماها ـ في مهدها، وأن تفشل محادثات الوحدة قبل أن تصل المجلة إلى قرّائها في العالم العربي والإسلامي. وكان هذا الفشل الصارخ أبلغ رد على من تطاول على وحدة العقيدة بوحدة الاشتراكية!! وعلى وحدة حقيقية أسّسها سيد البشر، بمشروع وحدة يؤسسها فلان أو علان.

---

(١) أحمد حسن الزيات رئيس تحرير مجلة الأزهر حينئذٍ.

وقد نشرت مباحثات هذه الوحدة بعد، فكانت دليلاً على أن الهوة سحيقة بين أطراف المتباحثين «الوحدويين!» وسيمر بالقارىء بعد ذلك فقرات مما سجلته محاضر جلساتها.

دمشق البعث وبغداده لا تتحدان!

ومما يستحق التسجيل والتنبيه أن بلدين عربيين متجاورين ـ هما سوريا والعراق ـ يحكمهما حزب عقائدي تقدمي ثوري اشتراكي يساري «وحدوي»(١) قومي!! واحد.. هو «حزب البعث العربي الاشتراكي» قد عجزا عجزاً تاماً عن مجرد التضامن والتقارب بينهما، فضلاً عن اتحاد أو وحدة، ولم تغن عنهما وحدة الهدف، ولا وحدة الحزب، ولا وحدة القيادة القومية، لأن اختلاف الارتباطات والولاءات، واختلاف المطامع والشهوات، كان أعمق وأقوى من وحدة الشعارات واللافتات!

هذا مع أن شعبي البلدين بينهما من وشائج القربى، وروابط الجوار، وأسباب التواصل، كل ما يوحد الشعوب ويربطها بعضها ببعض، ولكن العقبة في سبيل وحدتهما، هي الحكام الثوريون العقائديون الوحدويون!!

حتى التضامن بينهم مفقود:

وليت الأمر وقف عند حد العجز عن تحقيق الوحدة بين الثوريين الاشتراكيين، فإن الليبراليين من قبل عجزوا عن تحقيق وحدة أو اتحاد بينهم، ولكنهم لم يعجزوا عن إقامة قدر من التفاهم والتقارب بينهم، وخاصة في الملمات والأزمات.

أما الفئات الثورية الاشتراكية «الوحدوية» فلم يقم بينها إلاَّ التشاتم وتقاذف اللعنات، وتبادل الاتهامات.

---

(١) الصواب في النسبة إلى وحدة: وحدي بدون الواو ولكننا نستعملها بالواو جرياً على ما سموا به أنفسهم.

رأي الثوريين بعضهم في بعض:

ويحسن هنا أن نذكر شيئاً قليلاً مما قال بعض هؤلاء في بعض، لنرى: هل يمكن أن تتحقق وحدة عربية على أيدي هؤلاء الناس؟

رأيهم في البعثيين واتهامهم بالتآمر والعمالة للاستعمار:

قال الرئيس عبد الناصر في خطابه في الاسكندرية في ٢٢/١٠/١٩٦٣: حزب البعث فرض الإرهاب بالحديد والنار... إنه حكم فاشستي لا يمثل الشعب.. بنى وجوده على الإرهاب وعلى السجون!!

وفيه أيضاً قال:

إن حزب البعثيين اليوم يتحالف مع الاستعمار، ومع أعوان الاستعمار.

وقبل ذلك قال في مباحثات الوحدة الثلاثية:

إذا كان الحكم في سوريا بعثياً، فلست على استعداد للجلوس مع البعثيين السوريين للحديث عن وحدة جديدة. وفيها قال أيضاً: بالنسبة للعملاء، إحنا دفعنا لحزب البعث أموال.. أموال كثيرة، سبعين ألف جنيه في فترة متقاربة، وأربعين ألف جنيه... والمبلغ استلمه ميشيل عفلق.

وبتاريخ ١/٥/١٩٦٥ قال:

طبعاً البعثيين دايماً ناس كذابين، ناس متآمرين ولا يمكن لهم أن يحفظوا الكلمة... وحكمهم فاشستي مبني على الإرهاب... حكم البعثيين مصطنع. الواحد يستغرب: لما شايفين البلد كلها ضدهم، إيه هي الأهداف اللي قاعدين من أجلها؟. بيقولوا وحدة وحرية واشتراكية... وغدروا بالوحدة، وغدروا بالحرية، بقيت سجون ومعتقلات!! والاشتراكية اللي يتكلموا عليها اشتراكية مزيفة.

وفي ٧/٦/١٩٦٥ كتبت جريدة «الجمهورية» القاهرية تقول:

البعثيون مسؤولون بالدرجة الأولى، لأنهم أضعفوا قوة الجيش السوري في وجه العدو، ليستطيعوا أن ينشئوا جيشاً لحزبهم فحسب، فطردوا من هذا الجيش خيرة قياداته وكفاءاته. وهذا موقف ثابت لهم لم يتبدل، ولا يبدو أنهم ينوون التراجع عنه.

ولقد رأيناهم وهم يشتمون أكثر الأقطار العربية، ويصرون على ضرورة «التعاون من فوق الخلافات»!

أما في جيش سوريا ذاته فناطقهم الرسمي كان ما يزال أمس الأول يقول من إذاعة دمشق في تبرير إضعافهم له: «إن كل حكم لا بد أن يستبعد العناصر المعارضة له». المهم ـ أولاً ـ هو الحكم «حكمهم، سواء رضي الشعب أو غضب، قوي الجيش أو هزل، المهم هو الحكم، حكمهم، لا فلسطين ولا خطر العدو على سوريا، وعلى بقية التراب العربي. تماماً كما كان المهم ـ أولاً ـ هو الحزب، يوم كان علي صالح السعدي يقول: إنه يفضل أن تنتظر الوحدة مائة سنة، على أن يضحي بقيادة الحزب له.

وهم مسؤولون ـ ثانياً ـ عن أضعاف طاقات العمل العربي الموحد، إنهم بمجرد إسراعهم إلى الاشتراك في مؤتمرات القمة العربية وقراراتها والتي وجدوا فيها تنفيساً لكربهم الداخلي ـ قد وافقوا علناً على المسالك المتعددة للعمل العربي، ومن بينها العمل في ظل الجامعة، ولكن كل مزايداتهم ترمي إلى تحطيم إمكانيات هذا العمل دون إيجاد بديل عنه.

شعوبيون عابثون سفاحون:

وفي العراق كان البيان رقم (١) للمجلس الوطني لقيادة الثورة في ٨/ ١١/ ١٩٦٣ يحمل هذه الفقرات:

١ ـ ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحوا الحرس اللاقومي، من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات، ومخالفة للقانون، وإضرار عام للدولة

والشعب والأمة، أصبح أمراً لا يطاق، ويندى له الجبين. . . لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين. . . ».

وفي ٦/١/١٩٦٤ قال المشير عبد السلام عارف مهاجماً حكم البعث: لقد سولت لبعض المنحرفين أنفسهم، فسلكوا مسلك الفساد والشعوبية والإلحاد، وحاولوا التسلط والتحكم في البلاد، فثار الجيش واجتث الفساد من أصوله. . .

ومن خطاب له في ٧/٢/١٩٦٢ قال أيضاً عن البعثيين:

لقد أراد هؤلاء العملاء الذين تدفعهم جهات خاصة أن ينفذوا مخططهم في العراق مثلما نفذوه في سوريا، وقد بدأوا فعلاً بتنفيذه بإهانة الكرامة الإنسانية، والاعتداء على حريات الناس وسلب أموالهم، وهتك أعراضهم، بصورة وحشية لم تخف عنكم. . . وكانت مآسيهم قد بلغت ذروتها في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٦٣، فقضينا عليهم، وأنقذنا شعبنا من هذا الكابوس الجشع، ومن المخطط الإلحادي الاستعماري والجهنمي. . .

إن هؤلاء العملاء الحقيرين لا ترضيهم الوحدة العربية، إنهم يتعلقون بالاستعمار وبعملائه، إنهم الانفصاليون الذين يطلقون الشعارات المزيفة، إنهم هم الذين وضعوا في مخططاتهم إضعاف الجيوش العربية في البلاد التي تنكب بهم، لكيلا تستطيع الوقوف أمام مطامع الاستعمار، ولكي ترضى عنهم الصهيونية العالمية. . . »

حكم البعث فاشي بوليسي:

وفي بيروت في ٢/١١/١٩٦٣ أصدرت «حركة القوميين العرب» بياناً قالت فيه: «إن حكم البعث الفاشي الذي يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التي شهدها العراق في تاريخه الحديث، فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت في شمولها وأساليبها كل ما عرف شعب العراق طيلة الحكم الفاشي. . . وإن موجة التعذيب الوحشية لا زالت تفتك بالآلاف من أبناء العراق، وعمليات القتل في سجون البعث جارية بدون توقف.

ارتياح الأوساط العميلة:

ومن بيان للاتحاد الاشتراكي العربي السوري:

إن الأوساط العميلة لم تكن مرتاحة في يوم من الأيام منذ عشر سنوات حتى الآن كما هي مرتاحة اليوم إلى هذا الوضع في سوريا، فالتخريب الكبير الذي أجراه حكم البعث خلال ثلاث سنوات قد بلغ مداه، وعمليات تمزيق الجيش الوطني وضرب قواه ببعضها قد وصل إلى حد أصابته بالشلل الكامل. وصراع أطرافه وأجنحته على السلطة كاد يبلغ نهايته المحتومة.

الرشاوي والفضائح الأخلاقية:

وقالت جريدة «المحرر» البيروتية **١٣/ ٤/ ١٩٦٦**:

لقد انتقل انهيار الحكم البعثي إلى صعيد جديد هو صعيد الرشاوي والفضائح الأخلاقية، فبالإضافة إلى كل المشاكل السابقة التي تعثر حلها أكثر من ذي قبل بدأت مشكلة اتهام فريق كبير من أعضاء الحزب بالرشوة والانتهازية والإثراء غير المشروع.

انتهازيون وخونة:

وفي **٢٣/ ٤/ ١٩٦٦** قالت نفس الصحيفة:

لقد عمل البعث، بعضه عن انتهازية وغرور وتعصب وطيش، وبعضه عن خيانة وتآمر، لتنفيذ المخطط الاستعماري بل والصهيوني.

إن الفئة المغامرة التي قامت بانقلاب **٢٣** شباط جاءت لتقول: إنها جاءت لتقويم البعث وتصحيح انحرافاته. أما الفئة التي أخرجت من السلطة (القيادة القومية) فتنعت الفئة الحاكمة اليوم بالانحراف والخيانة والعمالة... والحق أن في كل من الفئتين خونة وعملاء. فمثل هذا التخريب الكبير الذي مزق الشعب إلى طوائف وعشائر تتنازع، وحول الجيش إلى قيادات ألوية وكتائب تتآمر على

بعضها، وتخندق ضد بعضها، وتهدد البلاد بالدمار، وتتلف السلاح الذي دفع ثمنه الشعب من قوته ودمه، ومثل هذا العبث الذي لا يعرف وازعاً، بالقضايا المصيرية للشعب، ولا يفيد إلاَّ مصالح إسرائيل والاستعمار، لا بد أن يكون وراءه خونة وعملاء، وكثيراً ما أشارت أطراف البعث المتناحرة إلى بعضها بتهمة الخيانة، وكثيراً ما أشارت كل فئة إلى الصلات المشبوهة لعناصر من الفئة الأخرى، وإلى عمالتهم لدوائر أجنبية ومصالح استعمارية.

رأي البعثيين بعضهم في بعض:

ولم يقف الأمر عند اتهام قاهرة ناصر، وبغداد عارف، وحركة القوميين العرب، لحزب البعث وحكامه، بل أقسى من ذلك وأصرح هو: اتهام البعثيين بعضهم لبعض: اتهام السياسيين للعسكريين، والعسكريين للسياسيين، اتهام القوميين للقُطْريين والقطريين للقوميين، اتهام السوريين للعراقيين والعراقيين للسوريين، اتهام الأجنحة المعتدلة للأجنحة المتطرفة، بحيث لم تبق «ريشة» من «جناح» سليمة من دنس الخيانة والعمالة والتآمر.

ولا بأس أن أنقل للقارىء نموذجاً من هذه الاتهامات ففيها عبرة وتبصرة:

الضباط والسياسة:

في دمشق ١٨/٢/١٩٦٦ قال ميشال عفلق ممثلاً للقيادة القومية:

«عندما يكون الضابط في القيادة السياسية فإنه لن يكون قائداً حزبياً ولا قائداً شعبياً. وإن لغته لن تكون لغة العقيدة والحوار الحزبي الموضوعي وإنما لغة القوة والسلاح! إن وجود عسكريين في القيادة وفي الحكم مع احتفاظهم برتبتهم العسكرية وقطعاتهم العسكرية هو ابتعاد عن المنطق الثوري الجماهيري، إن وجود هؤلاء العسكريين هو في الجيش، وليس في قيادة الحزب، مهما كانت مسؤولياتها، ومهما كان مستواها، وإلاَّ فأين هو دور الحزب الجماهيري الثوري؟ أين هو دور الطبقات الكادحة التي نتحدث ليل نهار عن مصالحها وعن قيادتها للثورة؟ أين هو دور المنظمات الشعبية؟»

البعثيون متآمرون ومخربون:

وفي دمشق ١٩٦٦/٢/٢٣ أصدرت القيادة القطرية بيانها يقول:

«من خلال نزعات التسلط والفردية، ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكرياً وتاريخياً مع مدارس الاحتراف السياسي، حاولت قوى التخلف أن تحرف الثورة وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساومة والارتماء، وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح بيطار وأنانية ميشيل عفلق، وتمكنت من جر الحزب إلى حافة التمزق والضياع، فإن الحزب قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد.

لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم، لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم، وازداد عفلق والبيطار تآمراً وتخريباً على الصعيد السياسي والشعبي، فمدوا يدهم إلى كل انتهازي رخيص أو عدو متآمر. . وازداد كل من الحافظ وعمران تآمراً وتخريباً، يغذيان الطائفية والعشائرية والاقليمية بالجيش. . . إن من يخون رفاقه لا بد أن يخون شعبه.

وأصدر اتحاد نقابات العمال البعثي في دمشق ١٩٦٦/٢/٢٤ بياناً قال فيه:

إن الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا يندد بسياسة حكومة صلاح البيطار التي عملت بكافة الوسائل على تشجيع الرجعية والانتهازية، والتي استهترت بمصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة.

عصابة من الانتهازيين:

وقالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث في بيروت ١٩٦٦/٢/٢٥:

إن الزمرة العسكرية المتمردة في دمشق تقف الآن في الطريق المسدود،

وليس لديها ما تقوله غير الأكاذيب، وما تقدمه للناس غير الأسلاك الشائكة والسجون وفوهات مدافع الدبابات، لقد عزلت هذه الزمرة نفسها، في غمرة طيشها ومناوراتها ومؤامراتها وشهواتها للحكم، عن الشعب، لأنها جعلته يشعر أن الدولة عصابة من الانتهازيين والوصوليين تحارب الفكر والكفاءة والإخلاص والبساطة والتضحية، إن قمة فشل هذه الزمرة سيكون نجاحها في التحكم بسوريا، إذ ستعيش سجينة عزلتها الرهيبة عن التقدم والمبادىء الأخلاقية.

إن التسلط هو الهدف الأول، دون أي اعتبار للوسيلة والنتائج... أما مصدر الشرعية فهو قوة السلاح والإذاعة.

ورجعيون أيضاً:

وقالت جريدة «الثورة» دمشق ـ ٦/ ٣/ ١٩٦٦:

«لقد وقفت حركة ٢٣ شباط ضد أمين الحافظ عندما أراد أن يمد يده ويستعدي الفئات الرجعية على الحزب، وينقل حكم الثورة إلى أيد غير سليمة ببهلوانية السياسي المحترف، ويطرح شعارات غريبة كالطائفية وغيرها... لكن الرجعية لن تخدعنا سواء أتت إلينا بوجه أمين الحافظ أو بأي وجه آخر.

انتهى حزب البعث:

وقال علي صالح السعدي (بيروت ـ ١١/٣/١٩٦٦):

«أنا أعتقد أن الإرهاب الحقيقي لم يكن بالسحل ولا بالقتل، بقدر ما هو إرهاب الأعصاب التي أرهبت كل عائلة يومياً وباستمرار، والذي أدى إلى حالات الانهيار العصبي في العراق الآن، تظهر بعد حالات الهدوء، وتظهر بشكل حالات بين الشباب والأطفال والنساء في كل عائلة».

وفي ١١/ ٤/ ٦٦ في القاهرة قال:

لقد انتهى حزب البعث تاريخياً وموضوعياً.

تقدميون تساندهم كل القوى المشبوهة:

وقالت جريدة «الأحرار» (بيروت ـ ١٢/٣/١٩٦٦):

«منذ اليوم الأول لانقلاب البعثيين القطريين على البعثيين القوميين، وهم يتحدثون عن اليسار واليسارية، وقد أحاطتهم أجهزة الأعلام الغربية، من وكالات الأنباء الأجنبية، إلى الصحف المعروفة في بيروت، إلى الأوساط الرجعية والانفصالية في كل مكان، بحملة دعائية مساعدة للحكم القائم في سوريا على دهن نفسه بالدهان اليساري المزيف، لكن ذلك أعجز من أن يعطي حقيقته اليمينية الفاشستية.

وأصدرت القيادة القومية للحزب بياناً في بيروت ـ ٣٠/٤/١٩٦٦:

«بعد حركة **٢٣** شباط عقد مؤتمر للاتحادات المهنية للعمال، وفرضت السلطة العسكرية قائمة استعملت في سبيل إنجاحها كل وسائل الوعيد والتهديد والإغراء، واعتقل النقابيون الذين كانوا ينوون ترشيح أنفسهم، ليخرجوا من أرادوا من أزلامهم ورجالهم ممن لا يمتون إلى الحركة العمالية بصلة.

«ولن نتحدث عن اتحاد الفلاحين فهو اتحاد معين من قبلهم، ولكن حتى هذا الاتحاد هو مجرد وسيلة بيد السلطة تحركه كيف تشاء، ولم تستجب السلطة لأي طلب من مطاليب الفلاحين، وموقفها منهم أيام أزمة تسويق القطن بعد تأميمه موقف معروف، أما اتحاد الطلبة فيكفي أن نشير إلى موقفها منهم واعتقالها لكل من لا يساندها في خطها التعسفي، وعدم اعترافها به حتى الآن.

«إن القيادة القطرية في دمشق هي التي شجعت روح الانتهاز والتطلع إلى السلطة والمراكز والرواتب العليا المغرية، فخلقت طبقة جديدة من المنتفعين، الذين تقول أنها ستضع لمحاسبتهم قانوناً للعقوبات الاقتصادية، فكيف تجرؤ على محاسبتهم وهي التي خلقتهم ودفعتهم في طريق الانتهازية من أجل أن يكونوا آلات مسيرة في يديها؟... لقد أصبحت الطبقة الجديدة موضع سخرية الناس كلهم، وموضع استهزائهم، مع أنهم هم قاعدة القيادة القطرية وقوتها.

وفي مطلع شهر أيلول ١٩٦٦ نشرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً جاء فيه ما يلي:

«إن الذين يحاولون أن يصوروا ما حدث في القطر العربي السوري يوم ٢٣ شباط بصورة خلاف حزبي داخلي، يرتكبون خطأً جسيماً في حق شعبهم وحق أمتهم، فهذا الصراع وإن اتخذ شكل الصراع بين جناحين داخل الحزب الواحد، هو صراع بين إعطاء شعارات التقدم محتواها ومضمونها، وبين إفراغها من كل محتوى ومضمون.

«إنها ليست قضية حزب أو لا حزب، إلاَّ بقدر ما هي قضية شعب أو لا شعب، قضية وحدة أو انفصال، قضية اشتراكية أو دكتاتورية متشحة بوشاح الاشتراكية، قضية ديمقراطية للجماهير أو حكم عسكري فاشي يختلق أشكال الديمقراطية من أجل التستر وراءها.

هذه هي القضية في أساسها.

من أجل ذلك، فالمواطنون العرب، المخلصون، الصادقون، التقدميون عن وعي وإيمان، مدعوون إلى الدخول في المعركة، معركة الثورة ضد الثورة المضادة.

وليس أدل على ما نقول من أثر ٢٣ شباط في السياسة العربية والدولية للقطر السوري...».

القوميون العرب عملاء:

في ١٧/١٠/٦٥ كتبت جريدة «العمل والعمال» البغدادية تقول:

«بينما كان الرئيس البطل عبد السلام محمد عارف في مؤتمر القمة العربي يعمل من أجل التضامن العربي ودفع الأمة العربية إلى ميدان العمل الواحد لاسترداد فلسطين وتحرير الأجزاء العربية من السيطرة الاستعمارية، استغل هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم «حركة القوميين العرب» غياب السيد الرئيس بالتعاون مع

بعض المغامرين من ذوي الضمائر الميتة التي لا تدرك المصلحة القومية العليا فوضعوا مخططاً كاملاً للتآمر على كياننا الثوري العتيد، إلاّ أن العيون المخلصة كانت تراقبهم وتحصي حركاتهم وسكناتهم، وما كادوا يبدأون بتنفيذ مخططهم الإجرامي حتى أحبطت المؤامرة خلال لحظات، وكنسوا بأسرع مما كان متوقعاً، وذلك بفضل جهود المخلصين من رجال قواتنا الوطنية المسلحة وقادتها الغر الميامين.

«إن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بحركة القوميين العرب ومن لف لفهم لن يستطيعوا إخفاء علاقتهم بالدوائر الاستعمارية والمخابرات الأجنبية، والأموال الطائلة التي حصلوا عليها من الجهات المشبوهة بقصد تنفيذ مؤامراتهم الدنيئة هذه، والتي دلتنا المعلومات الأولية التي رافقت اكتشافها مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الفئة الضالة والجهات الأجنبية المتعاونة معها والمرتبطة بحلف السنتو ودوائر التجسس الأمريكية، وكذلك الارتباط المشبوه بينها وبين الرجعية المحلية التي موّنتها بالمال والسلاح، والتي نترك أمر توضيحها إلى السلطات المختصة.

فإلى اليقظة والحذر يا جماهيرنا الوحدوية الاشتراكية المناضلة، والخزي والعار لحركة القوميين العرب عملاء جورج حبش عميل الدوائر الاستعمارية الأجنبية».

رأيهم في الحكم الناصري:

وفي ١٧/٧/١٩٦٣ ألقى أمين الحافظ خطاباً في حمص قال فيه:

نقول لحكّام مصر: إن الذي يؤمن بالله وبما أنزل من عنده حقاً، لا يتآمر على عباده، ولا يسرق أموال شعبه البائس، فيصرفها على التآمر والغدر والخيانة والكذب والدجل»!

في دمشق ١٦/١٢/١٩٦٣ قال فيلسوف حزب البعث وأمينه العام ميشال عفلق:

«إن السياسة التي اتبعتها البيروقراطية الإقليمية اللاعقائدية التي تحكم القاهرة، كانت مع الأسف الشديد نسخة عن سياسة الأجهزة، التي كانت تحكم القاهرة قبل عام ١٩٥٢، أي سياسة إقليمية توسعية قصيرة النظر، تخطط وتعمل لإضعاف الأقطار العربية، لتبقى هي المتفوقة والمسيطرة، فلا تقوم ثورة إلاَّ إذا عملت لهذه الأجهزة»!

وفي مباحثات الوحدة الثلاثية المنشورة في شهر ٤/١٩٦٣ قال علي صالح السعدي:

«دائماً يربط الشيوعيون نظام الرئيس عبد الناصر بأنه أمريكي، ويأتون بالحجج الكثيرة على ذلك.

وقال عبد الكريم زهور البعثي السوري: «كان الاتحاد القومي فراغاً منذ نشأته، وقد قضى هذا الفراغ على الوحدة.

وفي ٢٨/٩/١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بدمشق بياناً قال فيه:

«إن ثورة ٢٣ يوليو تعاني منذ ولادتها، هذه الأزمة التي صرفتها عن الاتجاه الشعبي الديمقراطي التقدمي. لقد قامت أول ما قامت دون ركائز شعبية، ولكن الشعب دعمها لا في مصر وحدها وإنما في كل دنيا العرب، ولكنها نظرت إلى الشعب من أعلى، واستطاعت القوى المعادية لها والمستغلة لكل حكم أن تنفذ إليها، حاملة معها زيف الانتهازية وزلفاها فكونت طبقة بيروقراطية من بقايا حكم فاروق، وأحاطت الحكم بمجموعة من الأجهزة المتآمرة عليه بل على كل اتجاه ثوري، وبمرور الزمن أصبحت شيئاً منه متمماً لبنائه العضوي وأخذت بأساليبها تضرب الاتجاه العربي الوحدوي في مصر، وتمتص دم الشعب وتعيش حياة البذخ والرخاء على حساب الجماهير البائسة الشقية، تلك الطبقة تمثل الحكم وتخدعه وتلهيه ببهرج السلطان عن قضايا الشعب الأساسية، الملايين تنفق على أجهزة الإعلام وعلى جحافل «الردّاحين والشتامين والمضللين، وعلى الذين يشوهون

الحقائق على الشعب، بينما يتضور العمال والفلاحون جوعاً، أما كان أجدى للحكم أن يحول هذه الملايين التي تنفق على ضرب القضية العربية إلى إيجاد مرافق تنتشل الشعب العربي في مصر من وهدة العوز والفاقة؟

وفي دمشق ٢/٦/١٩٦٥ قالت جريدة «البعث»:

«عندما وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي الأول كان في رأس شعارات المؤتمر والدوافع إليه، منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن. وانتهى مؤتمر القمة الأول. وانقلب الشعار من منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن، إلى قرار من الملوك والرؤساء بقيام الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن.

«وزين للأمة العربي في البدء أن منع إسرائيل من التحويل هو أولى بالبحث وأسرع من التحرير.

ثم أدخل في قناعتها أن التخلي عن منع إسرائيل، واعتماد مشروع الروافد أكثر أهمية وإلحاحاً وفائدة من منع تنفيذ المشروع الإسرائيلي لتحويل الأردن.

واليوم يقف الرئيس جمال عبد الناصر ليدعو أمام الأمة العربية، إلى تأجيل تحويل روافد الأردن (حتى نستطيع تأمين حمايته).

إن سوريا لا تطلب الطائرات للتزين وللاستعراضات... وليست هي التي تملأ الأرض والسماء ولا المشرق والمغرب بالقول أن قوتها الجوية، بالقاذفات والصواريخ، هي الأولى في الشرق الأوسط.. ولا هي التي تضغط على أصدقائها في العالم وفي الوطن العربي لقطع القروض عن إحدى شقيقاتها... ولا هي التي تحتفظ لديها بعشرات الطائرات التي يجب إنهاء قضيتها المعلقة نظراً لتلاحق الأحداث وخطورة الظروف.

وفي نفس اليوم قالت جريدة «الثورة» البعثية:

«لم تنفَّذ أية خطة... ولم تتحرك أية قوة... بل وقف الرئيس جمال عبد الناصر بالأمس ليقول ما معناه: إن سياسة المؤتمرات والقيادة الموحدة ليست عملاً

ثورياً. . . وإنما هي خطة «جانبية» لتحقيق فوائد جزئية للقضية الفلسطينية. . . واعترف بأنه ليست هناك أية خطة للدفاع ولا للهجوم، وإن الحماية العربية لمشاريع الاستثمار ليست إلاّ وهماً. .

لقد اعترف عبد الناصر بأنه لا يمكن استثمار الروافد بدون حماية. . . الروافد تحمى بقوة ردع عربية مشتركة تحولت إلى تنصل كامل من القدرة على منع التحويل الإسرائيلي ومن جدوى الاستثمار. . . فماذا بقي من عبد الناصر بالنسبة إلى فلسطين؟. . ».

وفي بيروت ١٩٦٥/٦/٢ قالت جريدة «الأحرار» الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث:

«قبل التحويل أعلنت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها ونائب رئيسها الأول أنها ستمنع التحويل الإسرائيلي بالقوة، وكررت هذا التهديد الحازم مرات عديدة طيلة ثلاث سنوات، وتأكيداً على هذا العزم أوضحت مصادر القاهرة أن الجيش العربي المصري هو أقوى جيش في منطقة الشرق الأوسط براً وبحراً وجواً، وأن باستطاعته سحق إسرائيل بمدة قصيرة جداً.

إلاّ أن إسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة، نفذت مشروعها ولم تسحق.

فدعا الرئيس إلى مؤتمر الذروة للقيام بعمل عربي مشترك، لا سيما وأن الرأي العام العربي أصيب بذهول وخيبة كبيرين انصب أكثرهما على الرئيس عبد الناصر بصفته أقوى زعيم عربي.

وقد اعتبر عدد من المتشائمين هذا المؤتمر تغطية للهزيمة العربية وتمييعاً للقضية الفلسطينية عن طريق توزيع المسؤولية على جميع الحكومات العربية.

فجاء الجو الذي تلا المؤتمر يغذي اتهامات المتشائمين، إذ أن قضية تحرير فلسطين ومنع التحويل غرقت وراء مشروع تحويل الروافد العربية، لقد وجهت الصحف والتعليقات بشكل يوحي أن التحويل الإسرائيلي لنهر الأردن لن يكون له أهمية طالما أن العرب سوف يحولون روافدهم.

وهذا التوجيه المبني على المغالطة هو الذي أثار الاحتكاك الأول بين القطر السوري وعدد من الحكام العرب، لقد كان التوجيه الدعائي مناقضاً للتعهدات التي كرست داخل المؤتمر من أن الهدف الأساسي والحل السليم الوحيد هو تحرير فلسطين.

والأزمة التي جعلت القطر السوري ينتقد القيادة الموحدة هي غياب القيادة في المعركة التي أنشئت من أجل مجابهتها.

لقد اعتدت إسرائيل في المرة الأولى على أماكن التحويل فردت سوريا على الهجوم وأبلغت القيادة العربية الموحدة بالأمر طالبة منها اتخاذ موقف، فاكتفت القيادة بالتبلغ والتبليغ.

ثم اعتدت إسرائيل مرة ثانية وأبلغت سورية القيادة العربية الموحدة موضحة مدى الحشود الإسرائيلية وطالبة منها الإسهام في الحماية الجوية، فكان جواب القيادة العربية الموحدة: أنا لا أملك شيئاً راجعوا مباشرة الرئيس عبد الناصر...».

وفي اليوم التالي ٣/٦/٦٥ قالت الجريدة نفسها:

«بسبب فلسطين جاء عبد الناصر، وبسببها ومنها أخذ الزعامة، وتقدمت منه سوريا على طبق من فضة لا إكراماً لسواد عينيه، بل إكراماً وإنقاذاً لفلسطين.

وعبد الناصر هو الذي أمر موظف التقارير عنده محمد حسنين هيكل ليكتب أن (مؤتمرات القمة أضاعت من عمر النضال العربي سنتين من الزمن وهدرت الطاقات الثورية)، وعبد الناصر هو الذي اقترح (مشاريع التحويل) ووصفها بأنها الخلاص وبأنها الدواء».

وقالت إذاعة البعث من دمشق في ٦/٦/١٩٦٥:

«لسنا نحن المسؤولين عن هذه الأزمة الكبرى التي وقع فيها الرئيس عبد الناصر والتي تستعين أجهزته على إنقاذه منها بشتى الاختلاقات والتناقضات والمغالطات والمعارك الجانبية مع حزب البعث.

لسنا نحن الذين دعونا مؤتمر القمة لمنع التحويل الإسرائيلي، ولا نحن الذين حولناه لاتجاه تحويل الروافد، ثم تخلينا عن المنع وعن التحويل، وتركنا الجماهير العربية ضائعة خائبة يائسة من التحويل فكيف بالتحرير؟

لسنا نحن الذين تكلمنا لغتين: لغة للغرب ولغة للعرب، لغة لطمأنة الذين لا تأتي قروض ولا مساعدة ولا أغذية دون طمأنتهم، ولغة لطمأنة العرب.

لسنا نحن الذين ألقينا خطاباً ثبطنا فيه العزائم العربية واحتقرنا المقاومة العربية وجرحنا الكرامة العربية أمام إسرائيل والعالم. ثم أسرعنا نستدرك التصريحات العنترية والإنقاذية حول حق وكرامة وتحرر العرب.

لسنا نحن الذين نطلق كل يوم أكذوبة، فإذا ما افتضح ما أحدثت تصريحاتنا في أعماق النفوس العربية، وفي أقدس قضية نطلب غيرها، وشعارنا: أكذب ثم أكذب.

إن أزمة الرئيس عبد الناصر هي مع الشعب العربي كله وأبناء فلسطين خاصة. وقد أعطته هذه الجماهير ما لم تعطه لقائد آخر من الولاء والمحبة والثقة.. وائتمنته على أعز أمانيها، وهي تسأله الآن بصوت عالٍ مدو يربك المفرطين ويخيف المترددين: أين الأمانة؟».

قليل من كثير:

هذه نبذ ومقتطفات يسيرة جداً، من أقوال الثوريين بعضهم في بعض[(١)]، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن هؤلاء الذين ينادون جميعاً بأهداف ـ أو قل شعارات ـ واحدة، هي الوحدة والحرية والاشتراكية، لا يمكن أن تقوم بينهم وحدة حقيقية، وبينهم هذا الخلاف العميق.

---

(١) من أراد الاستزادة من هذه الأقوال فليقرأ كتاب «وثائق النكسة» الذي جمعته ونشرته «دار الكاتب العربي» في بيروت، ففيه قدر لا بأس به.

ولعل من رحمة الله بأمتنا ألا يتفقوا، فإنهم قلما يتفقون إلاَّ على باطل أو شر يبيتونه للشعوب المقهورة(١). ولم نعرف بينهم اتفاقاً على البر والتقوى.

ولهذا لا يأسى كثير من العقلاء العرب كلما قرأ أو سمع أنباء الخلافات والاتهامات، بل الانقلابات من جماعات الثوريين بعضهم على بعض، من قوميين على قطريين، وقطريين على قوميين، ويساريين على يمينيين، ويمينيين على يساريين، وحركيين على بعثيين، وبعثيين على ناصريين، فإن اختلافهم رحمة ومن هذه الرحمة ما سجلناه من حقائق ووقائع منقولة عن المصادر الثورية. وقد قيل: إذا اختلف اللصان ظهر المسروق. وكان من دعاء سلفنا: اللَّهمَّ اشغل الظالمين بالظالمين، وأخرجنا من بينهم سالمين!

انعكاس الخلافات الثورية على المقاومة الفلسطينية:

ولقد انعكست هذه الانقسامات «الثورية» على «المقاومة الفلسطينية» التي هي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف في مواجهة العدو الذي اغتصب الأرض، وشرد الشعب، وأذلّ العرب، ودنّس المقدسات.

ولسنا نعرف ولا يعرف الناس عاملاً أقوى ـ في توحيد المختلفين، وتجميع المفترقين ـ من المعركة مع عدو لئيم منتصر. ففي الميدان تنسى الخلافات، ولا يذكر إلاَّ العدو المشترك.

ولكن القوى اليسارية ـ دولاً وأحزاباً وحركات ـ جعلت من المقاومة حقلاً لتجاربها الدعائية، ومزايداتها الثورية، فغدت الحركة الفدائية مرآة عاكسة لما يعانيه الصف العربي على يد اليسار التقدمي

وبعد أن كانت حركة «فتح» هي المنفردة بالعمل قبل نكبة ١٩٦٧ ـ أي حين لم يكن للدول المهزومة حاجة إلى عمل فدائي ـ أصبحنا بعد النكبة نرى في ساحة المقاومة منظمات وحركات بلغت بضع عشرة: هذه تتبع البعث العراقي، وتلك

---

(١) في المثل: إذا اصطلح الفأر والهرة خربت دكان البقال.

تتبع البعث السوري، وثالثة تتبع القوميين الجورجيين، وأخرى تتبع الحواتميين، هذه جبهة شعبية، وتلك جبهة ديمقراطية، وأخرى جبهة عاملة لتحرير فلسطين. . الخ تلك الجبهات والحركات، التي لم يكن هم أكثرها الفداء بل الدعاية. ولم يكن عدوها اليهود بل الامبريالية والرجعية. ولم يكن ميدانها أرض فلسطين حيث العدو الغاصب، بل مطارات أوروبا حيث تسهل بدعة خطف الطائرات. . أو نسف خط «التابلاين» وما شاكله.

العربي يقتل العربي:

وفي عهد الثورية الاشتراكية العربية سجل التاريخ عليها، بمداد من الدمع والدم، واحدة من أعظم الخطايا ـ ولا أقول الأخطاء ـ سواء نظرنا إليها بالمعيار القومي، أم الإسلامي، أم الإنساني.

ذلك أن السلاح الذي اشتري من قوت شعوبنا، وعصارة أرزاقنا لنواجه به «إسرائيل» العدو الرابض في أرضنا، لم يوجه إلى صدر إسرائيل ولا رأسها، ولا قدميها، ولا مس ظفراً من أظافرها. وإنما وجه هذا السلاح لقتال الأخوة العرب، وقتل الأشقاء العرب، في أرض اليمن الشقيق. وظهرت «البطولات العربية»!! في قصف القرى العربية الوادعة، بالطيران العربي الباسل!!

العالم العربي اليوم:

ورغم أن العالم العربي اليوم ـ أو آخر تموز، يوليو **١٩٧١** ـ يواجه مرحلة من أخطر المراحل في حياته، فلا زال التمزق والانقسام، هو الطابع العام للعلاقات بين الدول العربية بعضها ببعض. تقول صحيفة «الحياة» البيروتية في **٢٧/ ٧/ ١٩٧١** في بابها الدائم «دنيا العرب»:

«إذا ألقينا نظرة خاطفة على الوضع العربي العام، كما يبدو في الوقت الحاضر، هل تجد غير الجفاء والفرقة والتمزق والانقسامات، مع العلم أن الرئيس

السادات أكد أن الأشهر المتبقية من هذا العام ـ أي خمسة أشهر فقط ـ ستكون حاسمة الصراع العربي الإسرائيلي، سلماً أو حرباً؟

إن صورة العالم العربي اليوم تبدو قاتمة مظلمة تبعث الأسى في النفس وتكاد تدعو إلى اليأس من إمكانية إصلاحها وتحويلها إلى الصورة التي تتطلبها مقتضيات المعركة. فالعلاقات بين ليبيا وبين كل من المغرب والأردن مقطوعة،وبينها وبين العراق سلبية، والعلاقات بين السودان والعراق مقطوعة، وبين العراق وسورية فاترة، وبينه وبين الأردن مقطوعة والحدود مغلقة.

وكذلك الحدود بين سوريا والأردن مغلقة، والعلاقات الأردنية المصرية شبه مشلولة، أما الأردن فإن الوضع بينه وبين المقاومة الفلسطينية متأزم بشكل يكاد يكون ميؤوساً من إصلاحه لولا الجهود المضنية التي يواصل العديد من الدول العربية، وخاصة السعودية وتونس ولبنان، بذلها في سبيل التوفيق بينها.

والأمل معقود على اقتران هذه الجهود بنتائج إيجابية قريباً، لأن مثل هذه النتائج تفتح الطريق إلى إصلاح الموقف العربي بعض الشيء وتساعد على تمهيد السبيل لإعادة إنشاء الجبهة الشرقية التي هي من المستلزمات الأساسية والضروريات الحيوية للمعركة المقبلة مع العدو.

وإلى أن تتحقق هذه الأمنية، يبقى الانقسام العربي كما يبدو في الوقت الراهن مدعاة للأسف والألم من جهة.. وموحياً من جهة أخرى، بأن العرب ـ على المستوى الرسمي ـ غير جادين فيما يعلنونه للملأ ولشعوبهم بوجه خاص، من أنهم جادون في اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمجابهة المرحلة الحاسمة المقبلة ـ هذه المرحلة التي تستدعي دفن كل الخلافات و «العقائديات!»، والمبادرة إلى توحيد الصف العربي، وتعبئة كل الطاقات والإمكانيات العربية في مواجهتها، تفادياً من حزيران آخر على الأقل!.. إن لم يكن لضمان النصر العربي».